

الفقر والرخاء  
المشترك  
2020

# تبدل الأحوال



## عرض عام

والصراع المسلح (الذي تزايدت تأثيراته باطراد في الأعوام الأخيرة) وتغير المناخ (وهو خطر يتصاعد ببطء ومن المحتمل أن يؤدي إلى سقوط ملايين من الناس في براثن الفقر). ووفقا للتقديرات المُحدّثة التي وردت في التقرير، من المتوقع أن تُؤدّي الجائحة إلى سقوط نحو 100 مليون شخص في براثن الفقر المدقع خلال عام 2020 وحده. ويُفَضّي الصراع المسلح أيضا إلى زيادات في معدلات الفقر في بعض البلدان والمناطق. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، زادت معدلات الفقر المدقع بمقدار الضعف تقريبا بين عامي 2015 و2018 من 3.8% إلى 7.2% من جراء الصراعات في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. ويعرض هذا التقرير بحثا جديدا يساعد على تفسير الفقر الذي طال أمده بفعل تأثيرات الصراع، ويقترح أولويات للوقاية وتخفيف هذه التأثيرات. وتشير التقديرات الجديدة التي أُعدت من أجل هذا التقرير إلى أن ما يصل إلى 132 مليون شخص قد يسقطون في براثن الفقر بحلول عام 2030 بسبب التأثيرات المتعددة لتغيّر المناخ. ومع أن أشد التأثيرات على النمو الاقتصادي والرفاهة تكمن في السنوات القادمة، فإنه في بعض البيئات تضاعف الفقر بالفعل مع التعرض للمخاطر المتصلة بالمناخ مثل الفيضانات والأمراض التي تنقلها الحشرات. ويُرَكِّز التحليل الجديد الذي أوردته التقرير على تضاعف عوامل الفقر والمخاطر المتصلة بالغذاء لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء.

بالإضافة إلى تبعاتها المباشرة على حياة البشر، أطلقت جائحة كورونا العنان لكارثة اقتصادية في مختلف أنحاء العالم مازالت موجات صدمتها تتوالى مُعَرَّضَةً حياة الكثيرين للخطر. وما لم تُبَدَل استجابة كافية على الصعيد العالمي، فإن التأثيرات التراكمية للجائحة وتداعياتها الاقتصادية، والصراع المسلح، وتغير المناخ ستتمخض عنها تكاليف بشرية واقتصادية هائلة لفترة

مُنيت جهود الحد من الفقر بأكبر انتكاسة لها منذ عدة عقود بعد قرابة ربع قرن من التراجع المطرد لمعدلات الفقر المدقع على مستوى العالم. يقدم تقرير. *الفقر والرخاء المشترك 2020*: تبدل الأحوال بيانات جديدة وتحليلا لأسباب وعواقب هذه الانتكاسة، ويُحدّد مبادئ السياسة التي ينبغي للبلدان استخدامها للتغلب على هذه الانتكاسة. ويعرض التقرير تقديرات جديدة لتأثيرات وتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على مستويات الفقر والرخاء المشترك في العالم. وباستخدام بيانات جديدة من مسح استقصائية ميدانية ونماذج المحاكاة الاقتصادية، يُظهر التقرير أن فقدان الوظائف وأوضاع الحرمان المرتبطة بالجائحة في أنحاء العالم تضر بشدة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا بالفعل، وتؤدي في الوقت ذاته أيضا إلى تغيير جزئي لمشهد الفقر في العالم بتسببها في ظهور ملايين من "الفقر الجدد" ويُظهر التحليل الأولي الذي تضمّنه التقرير ارتفاع احتمال أن يكون الفقراء الجدد من سكان الحضر، وأن يكونوا أفضل تعليما، وأن يعملوا بدرجة أقل بالزراعة بالمقارنة بأولئك الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع قبل تفشّي جائحة كورونا. ولهذه النتائج أهمية بالغة في توجيه السياسات من أجل حماية الأرواح وسبل كسب الرزق. ويناقش التقرير شواهد وأدلة أولية على أن الجائحة أدت إلى اشتداد التفاوت في الدخل مُعَرَّضَةً للخطر التعافي الاقتصادي الشامل للجميع والنمو في المستقبل. وأظهر التقرير كيف أن بعض البلدان تتبع سياسات تكيفية مرنة لعكس مسار الأزمة، وحماية الفئات الأكثر احتياجا، وتعزيز تعاف قادر على الصمود.

يفتح تقرير *الفقر والرخاء المشترك 2020* آفاقا جديدة بتحليله ثلاثة عوامل مجتمعة يُدْركي التقاؤها الأزمة الحالية، وسيستمر تأثيرها في المستقبل: جائحة كورونا (فيروس كورونا وما يرتبط به من ركود اقتصادي عالمي يحو اتجاهات تراجع معدلات الفقر سرّيعا)،

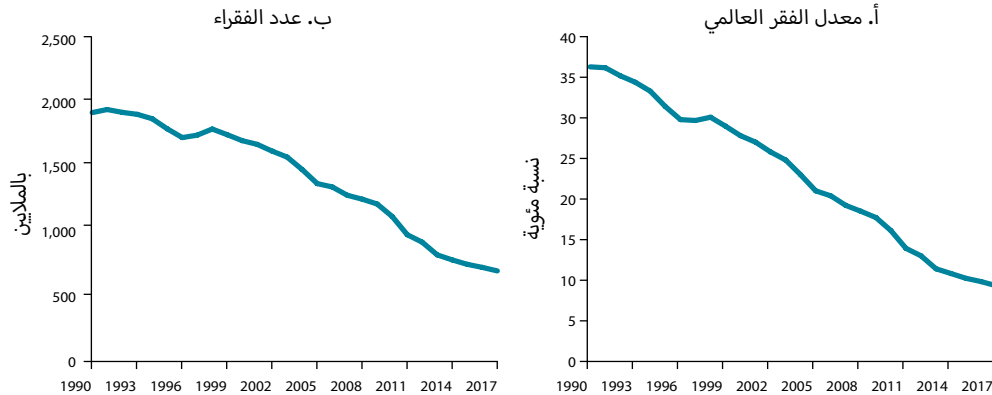
سارعنا إلى بذل جهود مُنسَّقة على مستوى الأزمة نفسها، فإنه يمكننا إيقاف انتشار الجائحة، ومجابهة أضرارها الاقتصادية، الأمر الذي سينقذ الأرواح وسبل كسب الرزق اليوم، ويهيئ الظروف المواتية لتعاف منصف قادر على الصمود، ويساعد على استخلاص الدروس لتحسين إدارة حالات الطوارئ في المستقبل.

## وتيرة الحد من الفقر كانت أخذة في التباطؤ قبل الأزمة

لقد حقَّق العالم تقدماً منقطع النظير في الحد من الفقر خلال ربع القرن الماضي، وهو دليل على ما يمكن أن تنجزه الجهود العالمية المشتركة (الجزء أ من الشكل 1). بيد أن المخاطر الرئيسية التي قد تحول دون بلوغ أهداف القضاء على الفقر ظهرت قبل الجائحة بوقت كبير. ويعرض هذا التقرير بيانات جديدة للفقر على مستوى العالم تظهر أن التراجع المطرد في معدل الفقر المدقع الذي بدأ في تسعينيات القرن الماضي استمر حتى عام 2017، لكن التقدم تعرَّض بعد ذلك. وبين عامي 2015 و2017، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي في أنحاء العالم من 741 مليوناً إلى 689 مليوناً (الجزء ب من الشكل 1). ومع ذلك، تؤكد أرقام 2017 تراجع وتيرة الحد من الفقر التي أوردتها تقرير *الفقر والرخاء المشترك* 2018. وعلى مستوى العالم، انخفض معدل الفقر المدقع في المتوسط نحو نقطة مئوية واحدة سنوياً خلال ربع القرن الماضي من 1990 إلى 2015، لكن معدل الانخفاض تقلص من 2013 إلى 2015 إلى 0.6 نقطة مئوية فحسب سنوياً (البنك الدولي

طويلة في المستقبل. وتشير التنبؤات الآتية للفقر التي تم إعدادها من أجل هذا التقرير إلى أنه من المؤكد تقريباً أن لهيب تأثيرات الأزمة الحالية سيطال معظم البلدان حتى عام 2030. وفي ظل هذه الظروف، فإن هدف خفض معدل الفقر المدقع عالمياً إلى أقل من 3% بحلول عام 2030، والذي كان معرضاً للخطر بالفعل قبل الأزمة، أصبح الآن أصعب منالاً من أي وقت مضى. وستزداد كثيراً الآن أيضاً صعوبة تعزيز الرخاء المشترك—من خلال زيادة دخول أفقر 40% من الناس في كل بلد. وتشير التنبؤات الحالية إلى أن مؤشر الرخاء المشترك سيهبط بشدة في كل الاقتصادات تقريباً في 2020-2021، إذ إن الأعباء الاقتصادية للجائحة أصبحت محسوسة في مختلف الفئات على سلم توزيع الدخل، وسيشهد مزيداً من الهبوط إذا أحس الناس ذوو الدخل المنخفضة نسبيًا بالفعل بالتأثيرات أكثر من غيرهم. ويُبيِّن هذا التأثير غير المتكافئ بأن الأزمة ستزيد على الأرجح من التفاوت وعدم المساواة في الدخل داخل البلدان في الأمد الأطول، الأمر الذي إذا لم تُتخذ إجراءات استباقية لمعالجته فقد يؤدي إلى خسائر كبيرة في رأس المال البشري لدى الفئات المحرومة، ويزيد من صعوبة أن تُحقَّق البلدان نمواً يشمل الجميع بثماره في المستقبل. يأتي صدور هذا التقرير في وقت يواجه فيه معظم بلدان العالم اختيارات حاسمة. ويتطلَّب التبديل الشديد للأحوال الذي أصاب الآن أشد الناس فقراً استجابةً أكثر فاعلية من البلدان والمجتمع الدولي. ويوثِّق تقرير *الفقر والرخاء المشترك* 2018 كيف أن بعض البلدان اتخذت إجراءات جريئة، وتستخلص الدروس وهي تمضي على هذا الطريق قدماً، وتتبادل النتائج عندما تظهر. وإذا

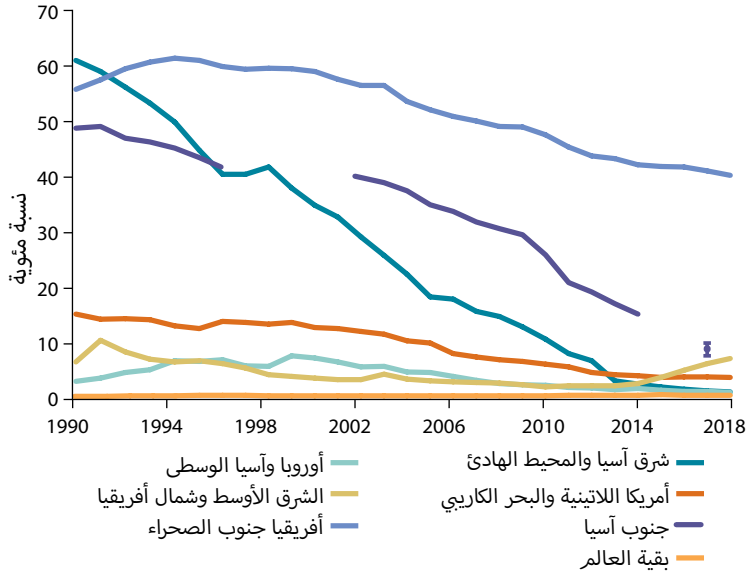
**الشكل 1 معدل الفقر العالمي وعدد الفقراء عند خط الفقر 1.90 دولار للفرد يومياً، 1990-2017**



المصدر: شبكة إحصاء الفقر (أداة تحليل لأوضاع الفقر عبر الإنترنت)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/>

ملاحظة: تطبق قاعدة التغطية العالمية (انظر الملحق 11 في الفصل 1 من هذا التقرير).

**الشكل 2 اتجاهات معدل الفقر المدقع، عند خط الفقر البالغ 1.90 دولار يوميا، حسب المنطقة، 2018-1990**



المصدر: شبكة إحصاء الفقر (أداة تحليل لأوضاع الفقر عبر الإنترنت)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، <http://iresearch.worldbank.org>.

ملاحظة: تقديرات الفقر المصنوفة لجنوب آسيا ليست مدرجة لفترة السنوات 2001-1997، وبعد عام 2014 بسبب الافتقار إلى تغطية سكانية (انظر الإطار 2-1 عن الهند والملحق 11 في الفصل 1 من هذا التقرير). بالنسبة لجنوب آسيا في 2017، استخدم نطاق بين [7.7 و 10.0] كما هو مبين في الإطار 2-1 في الفصل 1 من هذا التقرير.

أفريقيا في الآونة الأخيرة ازدياد معدل الفقر المدقع من 2.3% في 2013 إلى 3.8% في 2015، ثم زاد إلى الضعف تقريبا إلى 7.2% في 2018، وتُعزى الزيادة إلى الصراعات الدائرة رحاها في سوريا والجمهورية اليمنية (كورال وآخرون 2020).

تتوقف القدرة على رصد أوضاع الفقر على الصعيد العالمي على توفر بيانات المسوح الاستقصائية للأسر التي تجمعها السلطات الوطنية. وفي الآونة الأخيرة، تحسّن عدد المسوح الاستقصائية للأسر إلى حد ما منذ صدور النسخة الأولى لهذا التقرير (البنك الدولي 2016). وعلى وجه التحديد، تحسّن عدد المسوح الاستقصائية، ونطاق التغطية السكانية في أفريقيا جنوب الصحراء، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى مسح استقصائي جديد عن نيجيريا أصبح متاحا في الآونة الأخيرة. بيد أن نقص بيانات حديثة عن الهند يعوق بشدة القدرة على رصد أوضاع الفقر العالمي (انظر الإطار 2-1 من الفصل الأول في هذا التقرير). ومن ثمّ، فإن آخر عام أُتيحت عنه بيانات للفقر العالمي هو 2017، وسلسلة التقارير التي نُشرت عن جنوب آسيا توقفت في 2014، وأمّا بالنسبة لكل المناطق الأخرى فإنها استمرت حتى 2018. والبيانات المتصلة بالبلدان التي تشهد أوضاع

(2018). وبين عامي 2015 و2017، شهد هذا المعدل مزيدا من التراجع إلى نصف نقطة مئوية سنويا. وبالنظر إلى اتجاه انحسار وتيرة الحد من الفقر، كان هدف النزول بمعدل الفقر المدقع عالميا إلى أقل من 3% بحلول عام 2030 في خطر بالفعل.

في عام 2018، استحدث البنك الدولي أربعة مقاييس إضافية للفقر لرصد الطبيعة المتغيرة للفقر في العالم. وتعكس خطوط الفقر الأعلى عند مستوى 3.20 دولارات للفرد يوميا و5.50 دولارات للفرد خطوط الفقر الوطنية في الشريحة الدنيا للاقتصادات متوسطة الدخل، والشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل على الترتيب. ويرصد خط الفقر المجتمعي الذي يتغير تبعا لدخل كل بلد الزيادة في الاحتياجات الأساسية التي يحتاج إليها الإنسان ليحيا حياة كريمة مع ازدياد غنى البلد المعني. ويتضمن مقياس الفقر متعدد الأبعاد صنف الحرمان في ثلاثة مؤشرات للرفاهة (الفقر النقدي، والحصول على التعليم، والبنية التحتية الأساسية)، ومن ثمّ يتيح نظرة ثاقبة على الطبيعة المعقدة للفقر.

يُقدّم هذا التقرير بيانات جديدة وتحليلا للفقر عند هذه الخطوط في الفترة من 2015 إلى 2017. وقد تساعد النتائج التي توصل إليها التقرير في تفسير بعض تأثيرات الأزمة الحالية من حيث زيادة الفقر والعوز، وفي الكشف عن منطلقات إصلاح السياسات. في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، كانت جهود الحد من الفقر عند خطي الفقر 3.20 دولارات و5.50 دولارات للفرد يوميا أبطأ منها عند خط الفقر المدقع، وهي دلالة على أن ملايين كثيرة من الناس في هاتين المنطقتين انسلوا بصعوبة من ربكة الفقر المدقع قبل تفشّي الجائحة. وقد يعود هؤلاء إليها بسهولة؛ ومن ثمّ فإنهم معرضون بشدة لتأثيرات زيادة الفقر والعوز الناجمة عن الجائحة والصراع وتغير المناخ. وقد يُفضي خلق الوظائف من خلال نمو شامل للجميع وتدابير الحماية الاجتماعية التي تستهدف هؤلاء السكان إلى منافع كبيرة من حيث عكس مسار الزيادات في أعداد الفقراء الناجمة عن الأزمة الحالية، والحيلولة دون سقوط المزيد من الأفراد الأكثر احتياجا في براثن الفقر المدقع.

ما الذي أدّى إلى تباطؤ وتيرة الحد من الفقر في العالم، الذي حدث حتى قبل تفشّي الجائحة؟ أحد التفسيرات هو تزايد تركّز الفقر المدقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي تشهد انحسار جهود الحد من الفقر بوتيرة أبطأ من المناطق الأخرى. ويظهر الشكل 2 نسبة الفقراء المدقعين في كل منطقة لفترة الأعوام 2018-1990. وهو يُوّكد أسباب القلق بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، لكنه يكشف أيضا عن مشكلات في أماكن أخرى. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال

الهشاشة أو الصراع لا تزال أيضا محدودة للغاية، وهو ما يُؤثر بشدة على التقديرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الضروري لقياس أوضاع الفقر قياسا ناجعا، ألا تجعل الأزمة الحالية الحكومات تُقلص استثمارها في المسوح الاستقصائية والأشكال الأخرى لجمع البيانات. وفي ظل ظروف الأزمة، تزداد أهمية الحصول على بيانات موثوقة عن الفقر من أجل توجيه الاستجابة وسياسات التعافي حتى لا تغفل الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية.

### معدل الرخاء المشترك كان إيجابيا في فترة السنوات 2012-2017، لكن الزيادات كانت غير متكافئة، وتباطأت وتيرتها

يتمثل أحد الهدفين الرئيسيين للبنك الدولي في ضمان أن يشارك الفقراء فقرا نسبيا في كل المجتمعات في تحقيق المنافع الاقتصادية وفي الاستفادة منها. ويستخدم هذا التحليل الرخاء المشترك كمقياس للتقدم المُحرز في هذا المجال. ويُركّز مفهوم الرخاء المشترك على أفقر 40% من السكان (شريحة الأربعة بالمائة الدنيا)، ويُعرّف بأنه معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك. وتُقاس أيضا علاوة الرخاء المشترك، وهي الفرق في معدلات نمو الدخل بين أفقر 40% من السكان والمتوسط الكلي. ويُعد ارتفاع مستوى الرخاء المشترك مؤشرا مهما لتحقيق الاحتواء الاجتماعي والرفاهة في أي بلد. يُقدّم هذا التقرير بيانات جديدة عن الرخاء المشترك وعلاوة الرخاء المشترك، تُعطي 91 اقتصادا بين عامي 2012 و2017. فقد كان النمو شاملا للجميع في معظم الاقتصادات الواحدة والتسعين: حَقّق 74 اقتصادا معدلا إيجابيا للرخاء المشترك، وسجّل 53 اقتصادا علاوات إيجابية للرخاء المشترك، وهو مُؤشّر على انحسار التفاوت وعدم المساواة في أغلب البلدان. وشهدت بعض المناطق تحقيق نتائج مُشجّعة للغاية. ففي شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي جنوب آسيا كان معدل الرخاء المشترك إيجابيا في كل البلدان التي أمكن فيها قياسه. وتُنبئ هذه النتيجة المشجّعة بأن الأفراد الأفقر في المجتمعات في هاتين المنطقتين شملتهم إلى حد كبير ثمار التقدم الاقتصادي في البلدان. وتظهر الشواهد المستخلصة من العينة الحالية التي تضم 91 اقتصادا أن المعدل الإيجابي للرخاء المشترك يرتبط بانحسار الفقر، وان العلاوة الإيجابية للرخاء المشترك ترتبط بانحسار التفاوت وعدم المساواة.

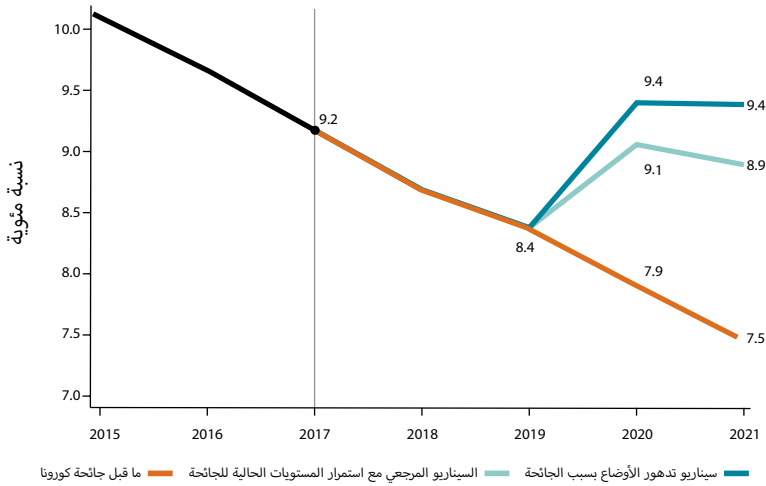
بيد أن الزيادات في معدلات الرخاء المشترك توزّعت على نحو غير متكافئ بين مختلف فئات الدخل في البلدان وبين المناطق. ومن المنظور العالمي، سجل

مؤشر الرخاء المشترك في المتوسط 2.3% للسنوات 2012-2017، لكن هذا الرقم يخفي تباينات واسعة. ففي الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، بلغ مؤشر الرخاء المشترك في المتوسط 2.9%، تلتها شريحة البلدان مرتفعة الدخل 2.7%، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل 1.8%، والبلدان منخفضة الدخل 0.2%. وكان الوضع أسوأ بكثير في البلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وفي الفئة القليلة من البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف والتي أمكن فيها قياس معدلات الرخاء المشترك، كانت النتيجة في المتوسط انخفاضا نسبته 0.8% في الدخل (أو الاستهلاك) للأسر في شريحة أفقر 40% من السكان. وفي مختلف المناطق، تراوح مؤشر الرخاء المشترك في المتوسط من 4.9% و3.5% في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي أوروبا وآسيا الوسطى على الترتيب إلى 0.7% في أفريقيا جنوب الصحراء، و0.5% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تكشف بيانات علاوة الرخاء المشترك عن تباينات كبيرة. فقد بلغ المتوسط البسيط لعلاوة الرخاء المشترك في 91 اقتصادا خلال فترة الدراسة 0.3 نقطة مئوية، وهو ما يعني أن الاستهلاك أو الدخل لدى شريحة أفقر 40% من السكان ينمو في المتوسط بسرعة أكبر بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن المتوسط العام. بيد أن المتوسطات الإقليمية تفاوتت من نقطة مئوية واحدة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى قيم سلبية في ثلاث مناطق أخرى: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (0.4-)، وجنوب آسيا (0.5-)، وأفريقيا جنوب الصحراء (0.6-). وسجّل اثنان من الاقتصادات الثلاثة المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في العينة قيما سلبية لمؤشر الرخاء المشترك ولعلاوة الرخاء المشترك. وسجّل أيضا أكثر من نصف البلدان التي تحصل على مساندة من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي قيما سلبية لعلاوة الرخاء المشترك.

وحتى قبل تفشّي جائحة كورونا وما تبعها من أزمة اقتصادية، تباينت الاتجاهات الزمنية في الرخاء المشترك بين مختلف الاقتصادات والمناطق. ويقارن تحليل جديد أعد من أجل هذا التقرير بين مقياس الرخاء المشترك في السنوات 2012-2017 لما يبلغ 68 اقتصادا ومثيلاتها في فترة سابقة (2010-2015). وبالمقارنة بين هاتين الفترتين، تبيّن أنّ نحو نصف الاقتصادات زادت لديها مؤشرات الرخاء المشترك، والنصف الآخر تراجعت. وعلى الرغم من أن متوسط التعبير في مؤشرات الرخاء المشترك كان إيجابيا، فإنه وجدت اختلافات كبيرة بين المناطق. وفي المتوسط، كان مؤشر الرخاء المشترك في الفترة الأحدث (2.3%) أكبر منه في الفترة السابقة (1.8%)، لكن هذه

### الشكل 3 التنبؤات الآتية لمعدل الفقر العالمي عند خط الفقر 1.90 دولار للفرد يوميا، 2015-2021



المصدر: التقديرات المُحدّثة على أساس حسابات لانكر وآخرين (2020) شبكة إحصاء الفقر (أداة تحليل لأوضاع الفقر عبر الإنترنت)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، Net/, and Global Economic Prospects.

ملاحظة: أُخذت في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات للنمو: (1) سيناريو ما قبل تفشي فيروس كورونا يستخدم معدلات النمو الواردة في إصدار يناير/كانون الثاني 2020 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، والتي تسبق بدء أزمة فيروس كورونا؛ (2) يستخدم سيناريو تدهور الأوضاع بسبب الجائحة؛ (3) يستخدم السيناريو المرجعي لاستمرار الجائحة بمستوياتها الحالية معدلات النمو الواردة في إصدار يونيو/حزيران 2020 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية التي توقعت حدوث انكماش في النمو العالمي لعام 2020 بنسبة 8% و 5% على التوالي.

وتشير التنبؤات الآتية التي أُعدت من أجل هذا التقرير إلى أنه في السيناريو المرجعي سيزداد معدل الفقر بنسبة 1.2 نقطة مئوية في 2020، و1.4 نقطة مئوية في 2021، أما في سيناريو تدهور الأوضاع، فإن الزيادة ستصل إلى 1.5 نقطة مئوية في 2020 و1.9 نقطة مئوية في 2021 (الشكل 3). ويفترض السيناريو هان أن يبلغ معدل الفقر العالمي ما بين 9.1% و9.4% في 2020، وما بين 8.9% و9.4% في 2021. وتُنبئ هذه النتائج الجديدة بأنه في عام 2020، فإن ما يُقدَّر بنحو 88 مليون شخص في أنحاء العالم سيسقطون في براثن الفقر في السيناريو المرجعي مع استمرار جائحة كورونا بمستوياتها الحالية، وما يصل إلى 115 مليوناً في سيناريو تدهور الأوضاع بسبب الجائحة. وتشبه معدلات الفقر المتوقعة في 2020 تلك التي كانت في 2017، ولذلك فمن المتوقع أن تُؤخَّر تأثيرات جائحة كورونا التقدم المحرز نحو إنهاء الفقر المدقع ثلاث سنوات على الأقل.

تشير هذه التقديرات إلى أن جنوب آسيا ستكون المنطقة الأكثر تضرراً، مع سقوط 49 مليون شخص إضافيين (قرابة 57 مليوناً في سيناريو تدهور الأوضاع) في براثن الفقر. وستكون أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة التالية الأشد تضرراً، إذ من المتوقع سقوط ما يتراوح بين 26 مليون و40 مليون شخص إضافيين في براثن الفقر المدقع. وبوجه عام، سيكون نحو 72 مليوناً من الفقراء

الزيادة تركزت في ثلاث مناطق فقط: شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وبقية العالم (وهي في معظمها بلدان مرتفعة الدخل خارج مناطق عمل البنك الدولي الست النامية). وفي المتوسط، تستمر زيادة مستويات الرخاء المشترك بمرور الزمن: معظم الاقتصادات التي سجلت مستويات إيجابية للرخاء المشترك في الفترة السابقة حققت ذلك أيضاً في الفترة الأحدث.

لقد تحسّنت القدرة على قياس مستويات الرخاء المشترك، لكن لا تزال توجد أوجه نقص كبيرة في نطاق تغطية البيانات. والاقتصادات الواحدة والتسعون التي استطاع التحليل حساب مستويات الرخاء المشترك فيها بين عامي 2012 و2017 تُمثّل 59.9% فقط من سكان العالم. ومع ذلك، يُمثّل هذا الرقم تقدماً ملموساً عن الجهود الأولية لقياس هذا المؤشر في عام 2014، حينما كانت البيانات الكافية المتاحة تُعطي 65 اقتصاداً فقط. بيد أنه في ظل محدودية البيانات، يكون قياس الرخاء المشترك أشد صعوبة في البيئات التي يكون تبعه فيها بالغ الأهمية، وذلك غالباً في البلدان الأفقر والهشة والصغيرة. ولا يمكن قياس مستويات الرخاء المشترك إلا في نحو ربع كل البلدان منخفضة الدخل التي تُعطي 37.7% من السكان في هذه الفئة من فئات الدخل.

### جائحة كورونا، والصراع، وتغيّر المناخ بددت المكاسب التي تحققت في اجتثاث الفقر، وذلك للمرة الأولى في جيل كامل

أدّت الجائحة وما ارتبط بها من أزمة اقتصادية فاقمتها تأثيرات الصراع المسلح وتغير المناخ إلى تبديد المكاسب التي تحققت بصعوبة في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وتوضّح النتائج الجديدة التي أوردها هذا التقرير التأثيرات قصيرة الأجل، وتُظهر أن التأثيرات السلبية على وضع الفقر والتفاوت وعدم المساواة قد تتسع وتشتد في الأمد المتوسط.

واليوم، بددت جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية بالفعل المكاسب التي تحققت بصعوبة في مكافحة الفقر على مستوى العالم منهية أكثر من عقدين من التقدم المتواصل. وتشمل تقديرات التحليل الجديد لهذا التقرير حجم هذه التأثيرات ومدتها المحتملة. ومن المتوقع أن يزداد معدل الفقر بحسب مقياس خط الفقر الدولي في عام 2020 للمرة الأولى منذ عام 1998. وتشير التنبؤات الاقتصادية إلى أن الجائحة ستُسبب انكماشاً للمتوسط العالمي لنصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي يتراوح قدره بين 5% (في السيناريو المرجعي) و8% (في سيناريو تدهور الأوضاع) خلال عام 2020.

استنادا إلى هذه التنبؤات الجديدة، يُؤكّد التقرير أن المستوى المستهدف بلوغه في 2030 لن يتحقّق على الأرجح في ظل أي من السيناريوهين لجائحة كورونا. وسيطلب تحقيق المستوى المستهدف أن تُسجّل كل الاقتصادات معدل نمو قدره 8.0% (السيناريو المرجعي) أو 8.5% (سيناريو تدهور الأوضاع) لمتوسط نصيب الفرد من الدخل، وهو ما يعادل نحو خمسة أضعاف معدلات النمو التاريخية في أفريقيا جنوب الصحراء. وتتطوي هذه السيناريوهات التي تصف تأثيرات الجائحة في المستقبل على درجات عالية من حالة عدم اليقين بالنظر إلى أن الجائحة لا تزال تتطور، لكنها تُؤكّد صعوبة استئصال الفقر المدقع بحلول عام 2030. وسيطلب تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 إجراءات ملموسة سريعة ومتواصلة لإشعال شرارة نموّ يشمل الجميع بثماره في البلدان التي يستمر فيها الفقر المدقع.

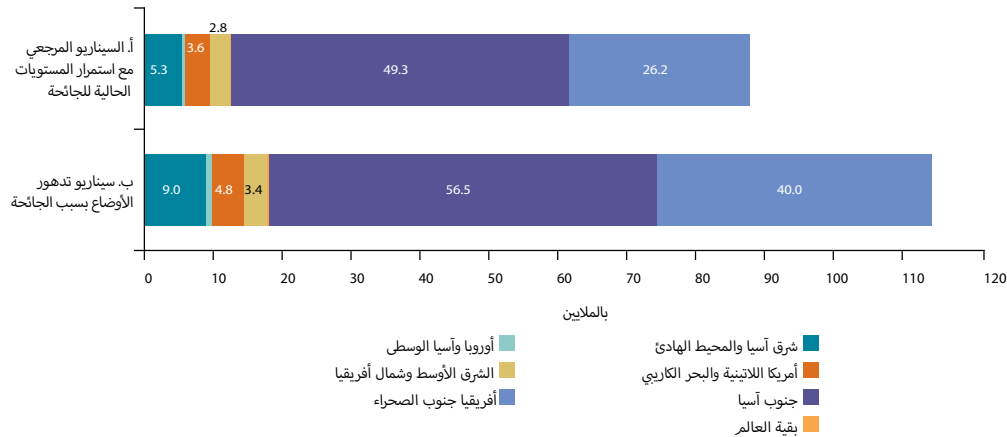
### المسوح الاستقصائية الميدانية تُؤكّد حدوث فقدان كبير للوظائف وتراجع كبير للدخول من جراء جائحة كورونا

ترسم مسوح استقصائية هاتفية عالية التواتر أجزائها البنك الدولي في طائفة متنوعة من البلدان صورة واقعية بشكل آني لما يحدث في هذه البيئات مع انجلاء الوضع بشأن جائحة كورونا. وتشير بيانات أولية إلى تراجع الدخل

الجدد المتوقعين في السيناريو المرجعي في بلدان متوسطة الدخل- أي أكثر من أربعة أضعاف إجمالي الفقراء الجدد. وإذا طبّقنا خطوط الفقر الإقليمي الأعلى المناسبة للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.20 دولار للفرد يوميا) والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.50 دولار للفرد يوميا)، فإن تأثير جائحة كورونا على أوضاع الفقر سيكون أشد بكثير (الشكل 4).

تتيح لنا التنبؤات بالتأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا وتداعياتها تقدير تأثيرات الجائحة على معدلات الفقر حتى عام 2030، وهو العام المستهدف لتحقيق هدي البنك الدولي المتلازمين وأهداف التنمية المستدامة. وحتى مع افتراض السيناريو المتفائل أنه بعد عام 2021 سيعود النمو إلى معدلاته التاريخية، أي أن نصيب الفرد من معدل النمو السنوي لكل بلد من 2021 إلى 2030 يساوي متوسطه بين عامي 2008 و2018، فإن تأثيرات الجائحة من حيث زيادة الفقر والعوز ستكون واسعة. وفي السيناريو المرجعي مع استمرار جائحة كورونا بمستوياتها الحالية، سيعيش 6.7% من سكان العالم تحت خط الفقر الدولي في عام 2030، مقارنة بالمستوى المستهدف البالغ 3%. وأمّا سيناريو تدهور الأوضاع بسبب الجائحة، فإنه يفترض أن يصل معدل الفقر المدقع 7% في عام 2030.

**الشكل 4 الفقراء الجدد عند خط الفقر 1.90 دولار للفرد يوميا في 2020 ، والسيناريو المرجعي مع استمرار الجائحة بمستوياتها الحالية، وسيناريو تدهور الأوضاع بسبب الجائحة**



المصادر: التقديرات المُحدّثة لميلار وآخرين 2020، على أساس حسابات لاکتر وآخرين 2020، شبكة إحصاء الفقر (أداة تحليل لأوضاع الفقر عبر الإنترنت)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، <http://research.worldbank.org/PovcalNet/>، والبنك الدولي، 2020، 2020ب.

وفقدان الوظائف على نطاق واسع في الكثير من البلدان في الأمد القصير على الأقل. وشهدت معظم البلدان هبوط دخول العمال على نطاق لم يسبقه مثيل على الصعيد الوطني (هيل ونارايان 2020). فعلى سبيل المثال، أفاد 42% من المجيبين في مسح استقصائي في نيجيريا كانوا يعملون قبل تفشي جائحة كورونا بأنهم أصبحوا عاطلين بلا عمل بسبب الجائحة في مايو/أيار 2020، وأن قرابة 80% من المجيبين تحدثوا عن تخفيضات لدخولهم منذ منتصف مارس/آذار (سيواتو وآخرون 2020). وفي إثيوبيا، أفاد 13% من المجيبين في مسح استقصائي بين 2 أبريل/ نيسان و13 مايو/أيار بأنهم فقدوا وظائفهم (19% منهم في مناطق حضرية)، وذكر 55% أن دخولهم الأسرية تقلصت (فيسر وآخرون 2020). وتؤدي تخفيضات الدخل سرعاً إلى تقليص مستويات الاستهلاك. وفي سبعة بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أفاد 40% أو أكثر من الناس الذين شملهم مسح استقصائي إلى نفاذ ما لديهم من الطعام أثناء الإغلاقات (هيل ونارايان 2020). وقد طبقت بعض البلدان سياسات طموحة في إطار الاستجابة لهذه الأوضاع. فقد وافقت بيرو في بادئ الأمر على تخصيص ثلاثة مليارات سول (0.5% من إجمالي الناتج المحلي) لمعالجة الحالة الصحية الطارئة وما يقرب من 5 مليارات سول (1.1% من إجمالي الناتج المحلي) لتقديم تحويلات مباشرة لدعم الأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية خلال فترة الإغلاقات الوطنية. وفي أواخر يوليو/تموز 2020، أعلنت الحكومة عن تحويلات نقدية إضافية للأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية قيمتها 6.4 مليارات سول (0.9% من إجمالي الناتج المحلي).<sup>1</sup>

## وظأة الأزمة يتحملها أناسٌ يعانون بالفعل من الفقر والحرمان

تأثر الناس في جميع البلدان وفي كل مستويات الدخل تقريباً بالعواقب والتداعيات الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا. بيد أنه ثمة شواهد أخذة في الظهور تُبين أن الناس الذين يعانون حالياً من الفقر أو الحرمان تضرروا بشدة. ومن هؤلاء الناس، على سبيل المثال لا الحصر، أولئك الحاصلون على مستويات متدنية من التعليم ولا يمتلكون كثيراً من الأصول، ومن يعملون في وظائف غير مأمونة، ومن يشتغلون بحرف ذات مهارات متدنية.

لماذا يواجه الفقراء مخاطر أكبر من غيرهم؟ أحد الأسباب هو أن وظائفهم يُمكن بسهولة أكبر تعطيلها أو إلغاؤها في ظل ظروف الركود. فعلى سبيل المثال، يقل احتمال أن يتمكن الأفراد الأفقر وذوو المستويات المتدنية من التعليم والمهارات من العمل من بعد.

ومنشآت الأعمال مثل المطاعم والفنادق والحانات وكذلك متاجر الجملة والتجزئة التي تستخدم في العادة عمالاً ذوي مهارات محدودة نادراً ما يمكنها استيعاب عمال يعملون من منازلهم. وفي إثيوبيا، نالت هذه القطاعات أكبر حصة من فقدان الوظائف حتى منتصف مايو/أيار 2020 (فيسر وآخرون 2020). ويزداد أيضاً احتمال أن يشتغل العمال الأفقر في مهن وقطاعات لا تتواءم مع ممارسات التباعد الاجتماعي (مثل الإنشاءات، والصناعات التحويلية كثيفة العمالة، ومتاجر التجزئة الصغيرة)، ومن ثم يزداد خطر تعرضهم الشخصي لجائحة كورونا، وما لذلك من تداعيات وتأثيرات على صحتهم ودخولهم. وقد يتضرر أيضاً أشد العمال فقراً بدرجة أكبر لأن لديهم آليات وأساليب أقل للتكيف مثل المدخرات التي قد تُغطي الاحتياجات الأساسية في فترات البطالة. وفي البلدان النامية، قد تعجز أنظمة الأمان الاجتماعي غير الملائمة عن التعويض عن هذه التأثيرات المتفاوتة للجائحة.

مع التباين في إمكانية التعرض للمخاطر في المجتمعات الفقيرة والمهمشة، يصبح احتواء انتشار الفيروس أمراً بالغ الأهمية. وتعتمد النهج الفعالة على مهارات وتفاني أفراد المجتمعات المحلية. ففي مومباي بالهند، استطاع مسؤولو المدينة وقف الانتشار السريع لفيروس كورونا في دارا في، وهي إحدى أكبر التجمعات العمرانية الحضرية في المدينة، عن طريق تعبئة جهود أفراد المجتمع المحلي وموظفي العيادات الطبية الخاصة لتطبيق إستراتيجية تقوم على إجراء مسح لأعداد كبيرة من الناس لقياس مستويات الحرارة والأكسجين في أجسامهم. وفي غضون ثلاثة أشهر بحلول يوليو/تموز 2020، انخفضت حالات الإصابة بالفيروس المبلغ عنها في المنطقة إلى 20% من مستوى الذروة الذي بلغته في مايو/أيار. ولمساعدة الأسر الفقيرة أثناء الإغلاقات، قامت المؤسسات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، ومتطوعون بتزويد آلاف الأسر بحصص تموين للإعاشة. ويرجع النجاح الذي حققته دارا في إلى "تضافر مجموعة من الحلول المُصمَّمة خصيصاً، ومشاركة المجتمع المحلي، والتخلي بروح المثابرة والصمود" (مسيحه 2020).

قد تكون النساء في بعض البلدان عرضةً بدرجة أكبر من الآخرين للإصابة بفيروس كورونا بسبب مشاركتهن الواسعة في مهن القطاع الصحي في الخطوط الأولى، واضطلاعهن بمسؤوليات الرعاية في الكثير من الأسر. وتواجه النساء مخاطر صحية مُحدَّدة أخرى في سياق الجائحة لأن تدابير الإغلاق الصارمة قد تؤدي إلى مستويات مرتفعة من العنف الأسري في حق النساء والأطفال (جالبا، وميرشانت، ولوري 2020، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020). وفي بعض البيئات، قد تضطر



النساء بسبب زيادة أعباء مسؤولية الرعاية عليهن إلى تقليص وقت العمل بأجر أو ترك سوق العمل كليةً (هيل ونارايان 2020).

## ما لم تُتخذ تدابير قوية، فإن جائحة كورونا سوف تؤدي إلى إضعاف النمو الذي يشمل الجميع بثماره، وتعميق التفاوت وعدم المساواة

وتشير التنبؤات التي أجريت لهذا التقرير إلى أنه نتيجة للركود العالمي، فإن النمو الشامل للجميع سيتراجع في الأعوام القادمة في جميع الاقتصادات الواحدة والتسعين التي تتوفر عنها بيانات ماعدا 13 اقتصادا. ومن خلال تقليص نمو متوسط الدخل، أدت الجائحة بالفعل إلى هبوط حاد لمؤشر الرخاء المشترك. وتشير التنبؤات الخاصة بالسنوات 2019-2021، إلى أن معظم البلدان ستستمر في تحقيق مؤشر أقل كثيرا للرخاء المشترك طوال هذه الفترة. فقد بلغ مؤشر الرخاء المشترك في المتوسط 2.3% في السنوات 2012-2017؛ وبالنسبة للسنوات 2019-2021، سيكون المتوسط 0% إذا كان مؤشر الرخاء المشترك يساوي النمو في المتوسط (أي بافتراض أن علاوة الرخاء المشترك صفر في كل الاقتصادات)، بل أقل من ذلك إذا كان تأثير الأزمة يصيب الشرائح الأفقر من السكان أكثر من غيرهم. وإذا تضرر أشد الناس فقرا بشدة من جراء الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، فإنها ستؤدي أيضا إلى علاوات سلبية للرخاء المشترك. والتنبؤات المعدلة لعلاوة الرخاء المشترك ليست متاحة بعد، لكن البيانات التاريخية عن الأوبئة الكبيرة في الآونة الأخيرة (من المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) في 2003 إلى تفشي فيروس زيكا في 2016) تشير إلى أن هذه الأحداث تزيد التفاوت وعدم المساواة في الدخل، وتقلص بشدة آفاق التوظيف بين العمال الحاصلين على تعليم أساسي فحسب. وستكون لزيادة التفاوت وعدم المساواة أيضا تأثيرات في الأمد المتوسط. يتنبأ التقرير بأنه إذا حدثت زيادة سنوية قدرها 1% في معامل جيني، فإن معدل الفقر العالمي سيرتفع إلى 8.6% في 2030.

على الرغم من أن الأنماط قصيرة الأجل قد تتفاوت، فإن التداعيات السلبية الأطول أجلا لجائحة كورونا على التفاوت في الدخل واضحة جلية. وإذا لم يتم اتخاذ تدخلات قوية، فإن الأزمة قد تؤدي إلى موجات من زيادة التفاوت في الدخل، وتراجع الحراك الاجتماعي لدى الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية، وانحسار القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل (هيل ونارايان 2020). وزيادة التفاوت وعدم المساواة قد تذكيتها عوامل مثل انهيار كثير من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة، والتأثيرات التي قد تكون دائمة للبطالة على الحياة المهنية والقدرة على الكسب وتحقيق الدخل لدى العمال الشباب

وذوي المهارات المتدنية، وخسائر فادحة في رأس المال البشري لدى الأسر المحرومة، فيما يعزى جزئيا إلى إستراتيجيات التكيف التي تضطر تلك الأسر إلى اتباعها. ومن أوائل هذه الإستراتيجيات التكيفية التي قد تكون أكثرها تدميرا تقليل استهلاك الغذاء. وثمة بيانات أخذة في الظهور من المسوح الاستقصائية الهاتفية لجائحة كورونا تشير إلى أن هذه الإستراتيجية يجري استخدامها على نطاق واسع. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، أفادت أكثر من نصف الأسر أنها لجأت إلى تقليل استهلاكها من الغذاء (سيواتو وآخرون 2020). وتبعا لمدة اتباع هذه الإستراتيجية وشدتها، قد تكون تأثيرات خفض استهلاك الغذاء كبيرة على صحة الأطفال، ونموهم المعرفي، وتراكم رأس المال البشري لديهم في المستقبل، وكذلك على صحتهم وإنتاجيتهم عند البلوغ.

تشير أيضا شواهد أولية من مسوح استقصائية هاتفية في الخطوط الأمامية إلى أنه من المحتمل أن تؤثر خسائر رأس المال البشري الناجمة عن إغلاق المدارس على الأطفال الفقراء والريفيين أكثر من غيرهم، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أنهم يعجزون في غالب الأحيان عن التعلم عن بعد. وفي نيجيريا، كانت أغنى 20% من الأسر على الأرجح أقدر بدرجة كبيرة من بقية السكان على تمكين أطفالها من متابعة أنشطتهم للتعلم، بما في ذلك التعلم عن بعد في أعقاب إغلاق المدارس (سيواتو وآخرون 2020). وفي إطار استجابتها لجائحة كورونا، أعلنت النيجر عن مشروع "الارتقاء بمستوى التعلم من أجل نتائج التعليم" الذي يهدف إلى الوصول إلى الأطفال العاجزين عن الانتظام في الدراسة، وابتكار منصة إلكترونية عبر شبكة الإنترنت للنهوض بتدريب المعلمين. وفي بلد كان فيه قبل تفشي جائحة كورونا نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و12 سنة غير ملتحقين بالمدارس على الإطلاق، أو أتموا التعليم الابتدائي ولكن لم يكتسبوا سوى مهارات أساسية قليلة، فإن المشروع يمكنه مساعدة الأسر على التغلب على أزمة كورونا، وفي الوقت نفسه تحديث النظام التعليمي في النيجر. وتتطوي هذه النتائج والاستجابات المبتكرة على دروس يمكن الاستفادة منها في إستراتيجيات البلدان للتعافي التي ينبغي أن تتضمن منظور الإنصاف وأساليب للاستهداف يمكنها حماية رأس المال البشري لدى الفئات المحرومة (هيل ونارايان 2020).

## تأثيرات جائحة كورونا والصراع وتغير المناخ ستؤدي إلى تغيير ملامح مشهد الفقراء في العالم

يُحدّث تقرير "الفقر والرخاء المشترك" هذا صورة الملامح الديمغرافية لفقراء العالم حسب السن، ونوع الجنس، والمستوى التعليمي، والموقع، ويوسّع عرض الصورة

تشمل عدة أبعاد منها إلى أي مدى داخل البلدان يمكن أن يتركز الفقراء في مناطق أكثر عرضة لمخاطر الصراع أو المناخ. علاوةً على ذلك، يتناول التقرير بالتحليل بيانات من قاعدة بيانات الرصد العالمي لإظهار كيف أن جائحة كورونا ربما تؤدي الآن إلى تغيير ملامح من يعيشون في الفقر.

## الملامح الجديدة للفقراء

لا يزال الفقراء في معظمهم شبابا ريفيين حاصلين على قسط متدن من التعليم (الشكل 5). فأربعة من كل خمسة أفراد يعيشون دون خط الفقر الدولي يقيمون في مناطق ريفية، حوالي عام 2018، على الرغم من أن السكان الريفيين يُؤلّفون ما نسبته 48% من سكان العالم (الشكل 5 الجزء أ). وفي الواقع، ازداد تركيز الفقراء في المناطق الريفية بين عامي 2015 و2018. وزادت نسبة الفقراء الريفيين في مجموع السكان الفقراء أكثر من نقطتين مئويتين خلال تلك الفترة.

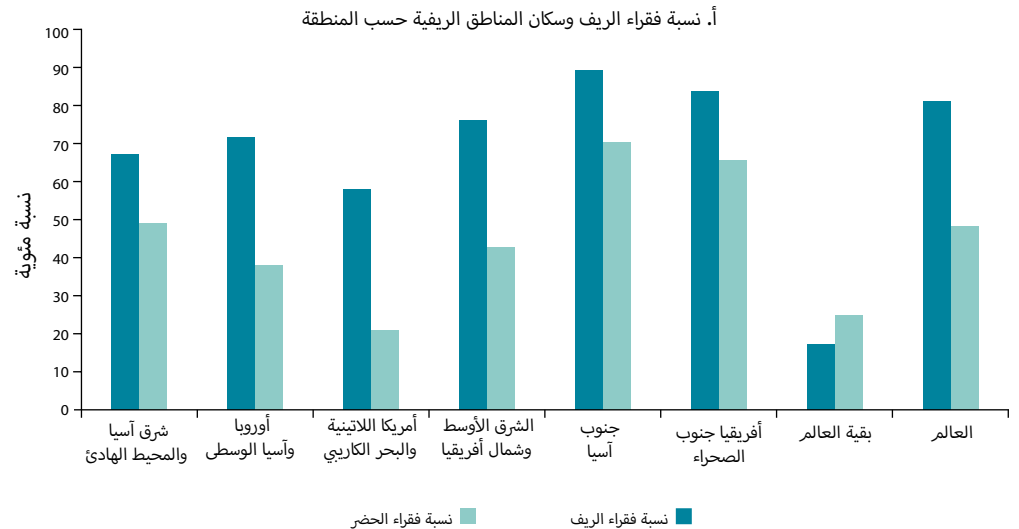
يشكل الشباب صغار السن نسبة كبيرة من فقراء العالم أيضا. ففي عام 2018، كان نصف الفقراء أطفالا تقل أعمارهم عن 15 عاما، على الرغم من أن هذه الفئة العمرية لا تُمثّل سوى ربع سكان العالم. ويؤلّف الأطفال والشباب (من أعمار 15-24 عاما) معا ثلثي فقراء العالم، وهي نسبة أعلى كثيرا من النسبة التراكمية للسكان من الشريحة العمرية 0-24 عاما على مستوى العالم (40% من الإجمالي). وتبرز النسبة

المرتفعة للأطفال والشباب بين فقراء العالم بوضوح في أفريقيا جنوب الصحراء، ولكن يمكن ملاحظتها في معظم المناطق. ولم تُلاحظ ملامح مختلفة للفقراء إلا في البلدان مرتفعة الدخل حيث تميل الأوضاع إلى غلبة كبار السن على الفقراء.

وترتفع نسبة النساء بين الفقراء على مستوى العالم، وكذلك في معظم مناطق العالم. ففي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والاقتصادات الأخرى مرتفعة الدخل تقل نسبة الإناث بين الفقراء، أمّا في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء فترتفع نسبة الإناث بين الفقراء، وتوجد أوسع الفجوات بين الأطفال. ويزيد احتمال ارتفاع نسبة البنات بين الفقراء عن البنين، وكذلك النساء في سنوات الإنجاب الرئيسية (أعمار 25-34 عاما) في معظم مناطق العالم (مونوز-بوديه وآخرون 2020، البنك الدولي 2018).

على مستوى العالم، لم يحصل 35% من الفقراء البالغين في الشريحة العمرية 15 عاما فأكثر في عام 2018 على أي قسط من التعليم (مقابل 9% فقط من غير الفقراء)، و35% أخرى من الفقراء البالغين في العالم حصلوا على بعض التعليم (بينهم الذين أتموا دراستهم الابتدائية). ويشجع تدني مستويات التحصيل الدراسي بين الأفراد الفقراء وغير الفقراء في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. بيد أن جودة التعليم عامل رئيسي للحد من الفقر، وهذا شاغل

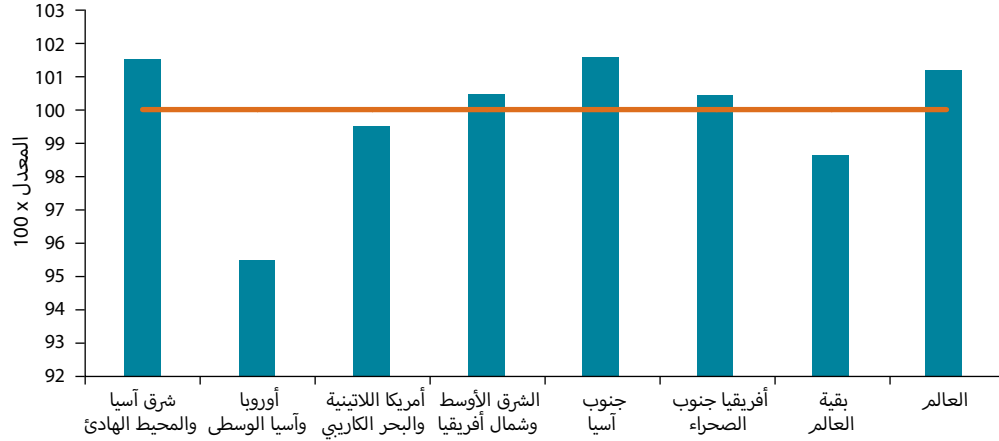
**الشكل 5 أربع نبذات عن فقراء العالم: حسب المنطقة، والنوع، والسن، ومستوى التحصيل الدراسي، حوالي عام 2018**



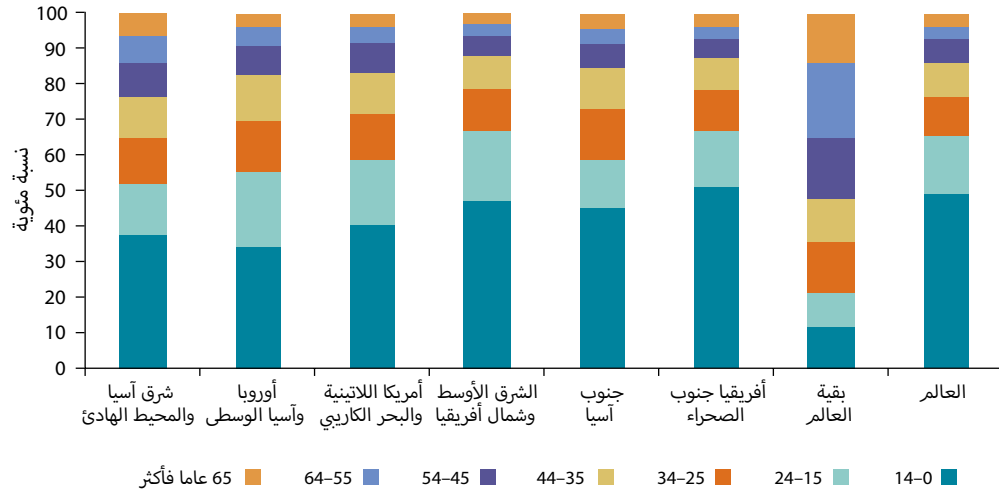
(يتبع)

**الشكل 5 أربع نبذات عن فقراء العالم: حسب المنطقة، والنوع، والسن، ومستوى التحصيل الدراسي،  
حوالي عام 2018 (تابع)**

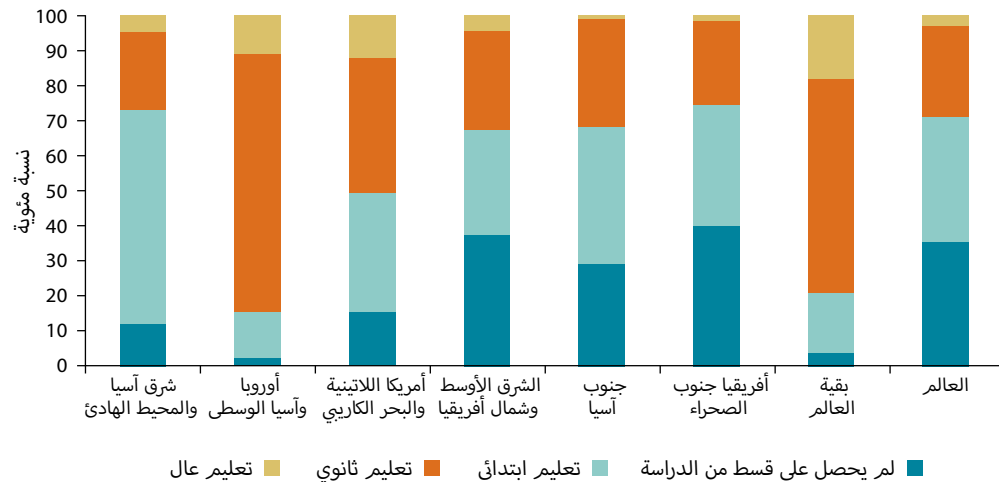
ب. نسبة النساء الفقيرات إلى النساء في عموم السكان بحسب المنطقة



ج. تصنيف السن لفقراء العالم بحسب المنطقة



د. مستوى التحصيل الدراسي بين الفقراء بحسب المنطقة (سن 15 فأكثر)



المصدر: تستند تقديرات البنك الدولي إلى بيانات قاعدة بيانات الرصد العالمية.

مهم للطلاب غير الفقراء و(على الأخص) الفقراء، في المناطق الريفية والحضرية على السواء (البنك الدولي 2020 د). ويبرز هذا التباين الطابع متعدد الأبعاد لفقراء الريف: فيبين الفقراء البالغين المقيمين في مناطق ريفية أفاد 39% منهم بأنهم لم يحصلوا على أي قسط من التعليم، وهو أكثر من ضعفي نسبة الفقراء البالغين في المناطق الحضرية الذين لم يحصلوا على أي نصيب من التعليم.

## جائحة كورونا يُتوقع أن تؤدي إلى زيادة الفقر في الفئات التي كانت أقل تأثراً

قد تهوي جائحة كورونا بأكثر من 100 مليون شخص في براثن الفقر المدقع في 2020. وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة حالياً لا تتيح صياغة وصف تفصيلي لهؤلاء السكان، فإنه بدأت في الظهور شواهد على أساس نماذج محاكاة تأثيرات جائحة كورونا، والبيانات التي جمعت حديثاً من مسوح استقصائية عالية التواتر. ويُنتج تحليل جديد لهذه النتائج في هذا التقرير بأن الفقراء الجدد قد يختلفون عن أولئك الذين كانوا فقراء قبل تفشي الجائحة من نواح ذات أهمية كبيرة للسياسات.

وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من الفقراء الجدد ستتركز في بلدان تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات الفقر، فإن البلدان متوسطة الدخل ستأثر أيضاً بدرجة كبيرة. وبوجه عام، سيكون نحو 72 مليوناً من الفقراء الجدد المتوقعين في السيناريو المرجعي (و94 مليوناً في سيناريو تدهور الأوضاع) في بلدان متوسطة الدخل- أي أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الفقراء الجدد. قد يختلف أيضاً الأشخاص الذين يسقطون في براثن الفقر بسبب الجائحة عن فقراء العالم الحاليين في نواح أخرى. ففي داخل البلدان، تعيش نسبة كبيرة من الفقراء فقراً مدقعاً في الريف، أما الفقراء الجدد، فكثير منهم يعيشون على الأرحح في بيئات حضرية مكتظة قد تكون مرتعا للإصابة بالعدوى. ويشغل كثير من الفقراء الجدد على الأرحح في قطاعات الخدمات غير الرسمية، والإنشاءات، والصناعات التحويلية- وهي القطاعات التي تأثر فيها النشاط الاقتصادي بشدة من جراء الإغلاقات والقيود الأخرى على الحركة والانتقال فضلاً عن ممارسات التباعد الاجتماعي الإلزامية. وتُظهر نماذج المحاكاة التي أجريت في الآونة الأخيرة لملاح الفقراء الجدد استناداً إلى التقديرات المرجحة بأعداد السكان من عينة تضم 110 اقتصادات أن الفقراء الجدد على الأرحح يعيشون في مناطق حضرية، وفي مساكن تبيسر فيها إمكانية الوصول إلى البنية التحتية، ويمتلكون أصولاً أساسية أكثر قليلاً من أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية في عامي 2019

و2020 كليهما. ويزداد أيضاً احتمال أن يكون الفقراء الجدد الذين يبلغون من العمر 15 عاماً فأكثر من الموظفين العاملين بأجر، وأن يعملوا بغير الزراعة (قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات والتجارة) بالمقارنة بالفقراء فقراً زمنياً. والفقراء الجدد في العادة أفضل تعليماً من الفقراء فقراً زمنياً، وأقل تعليماً بدرجة كبيرة من غير الفقراء (البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر).<sup>2</sup> وتفترض هذه التقديرات المبدئية أن ثمة حياداً في التوزيع بين العلاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي والتغير في وضع الفقر في كل البلدان، وهو ما يشير إلى أن الخسارة في إجمالي الناتج المحلي تؤثر على كل أجزاء التوزيع على نحو متناسب. ولو لم يكن الحال كذلك (أي إذا كانت الأزمة تؤثر في بعض الفئات أكثر من غيرها)، فإن ملامح وتركيبية الفقراء قد تكونان متباينتين بدرجة أو بأخرى.

ومما يدعم الصورة العالمية الآخذة في الظهور للفقراء الجدد نماذج المحاكاة التي أُعدت من أجل بلدان مُعَيَّنة، منها بنغلاديش والبرازيل ونيجيريا وجنوب أفريقيا. ويؤكد هذا العمل أن نسبة كبيرة من الفقراء الجدد ستكون من سكان الحضر. وهو يُظهر أيضاً أنه من المرجح أن يكون الفقراء الجدد على نحو غير متناسب مشتغلين خارج قطاع الزراعة (على سبيل المثال، في الصناعات التحويلية، والإنشاءات، وتجارة الجملة والتجزئة في جنوب أفريقيا، وفي الخدمات في نيجيريا وإندونيسيا) (سانشيز بارامو 2020). هذه الأنماط تدعمها بيانات آخذة في الظهور من مسوح استقصائية عالية التواتر لرصد تأثيرات جائحة كورونا على الأسر. فقد وجد مسح استقصائي في منغوليا، على سبيل المثال، أن 14% من المجيبين من سكان الحضر ذكروا أنهم فقدوا وظائفهم مقابل 9% فقط في الأسر الريفية (البنك الدولي 2020 أ). وفي أوزبكستان، كانت الأرقام 46% لسكان الحضر مقابل 37% لسكان الريف (البنك الدولي 2020 ب).

## الصراع وتغير المناخ قد يؤديان إلى سقوط أعداد متزايدة من الناس في براثن الفقر في الأمد المتوسط

إلى جانب جائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية، يتسبب الصراع المسلح وتغير المناخ بالفعل في زيادات لأعداد الفقراء في بعض أجزاء العالم. ومن المرجح أن تشتد تأثيرات هذه العوامل من حيث زيادة الفقر والعوز. ويشكل الارتباط بأوضاع الهشاشة والصراع سمة بارزة على نحو متزايد للفقر في العالم. ويشير كورال وآخرون (2020) إلى أن 43 اقتصاداً لديها أعلى معدلات الفقر توجد جميعاً في أفريقيا جنوب الصحراء أو ضمن قائمة البنك الدولي للبيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع. وفي

ورأس المال البشري قناة رئيسية لانتقال هذه التأثيرات. وتؤثر فجوات رأس المال البشري التي تتجلى في ضعف نواتج التعليم والرعاية الصحية على إنتاجية العمال في المستقبل، وقدرة الاقتصاد على المنافسة في المستقبل (البنك الدولي 2018 ب، والبنك الدولي 2020د). ويسهم الصراع إسهاما مباشرا في هذه الفجوات بتأثيره على إنتاجية الأيدي العاملة في الأمد الطويل من خلال إضعاف القدرة على الحصول على التعليم، وزيادة الوفيات والإصابات، وارتفاع معدلات التقزم، وتدني مستويات الصحة العقلية. وتثبط أيضا التوقعات بحدوث موجات أخرى من العنف تدفقات رأس المال، وتؤدي إلى مزيد من تقليص الإنتاجية، أما الخوف من انتشار العنف فقد يؤدي إلى تفاقم تأثيره بما يتجاوز الأفراد والشركات والمناطق التي تتأثر بشكل مباشر. ومع أن الصراع هو أحد أعراض ضعف قدرات الدولة، فإنه يؤدي أيضا إلى إدامة ضعف القدرات وما له من تداعيات على قدرة الدولة على تطبيق إستراتيجيات فعالة لتخفيف وطأة الفقر وتدخلات على صعيد السياسات.

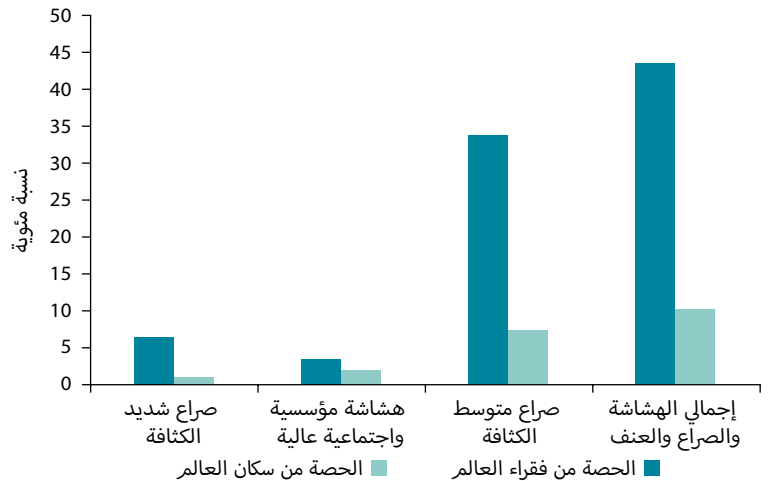
ويثير تغير المناخ أيضا مخاطر حادة متوسطة الأمد على جهود الحد من الفقر، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا - وهما المنطقتان اللتان يتركز فيهما معظم فقراء العالم. وقدّر تقرير البنك الدولي المعنون "موجات الصدمة" أنه إذا لم تتم معالجة تغير المناخ فإنه قد يهوي بأكثر من 100 مليون شخص في براثن الفقر بحلول عام 2030 (هاليغيت وآخرون 2016). ويتضمن تحديثاً لهذه التحليلات أجري من أجل هذا التقرير تقديرات تشير إلى أن عدد الذين سيصبحون فقراء بين 68 مليونا و132 مليونا، وذلك تبعا لنطاق وشدة تأثيرات تغير المناخ خلال هذه الفترة.

وتشير شواهد عديدة إلى أن من يعيشون في حالة من الفقر أو بالقرب من خط الفقر معرضون بدرجة كبيرة لصدّات مثل الكوارث الطبيعية، وأن زيادة مواطن الضعف والتعرض للخطر تعني أنهم سيفقدون المزيد إذا وقعت مثل هذه الصدمات. ويُعزّي هذا التعرّض للخطر إلى عوامل كثيرة منها تديّ جودة الأصول، مثل المساكن، وزيادة الاعتماد على سبل لكسب الرزق مستمدة من الزراعة ومنظومات بيئية معرضة للكوارث الطبيعية، وزيادة إمكانية التعرض لارتفاع أسعار المواد الغذائية أثناء صدمات جانب العرض المتصلة بالكوارث، واشتداد قابلية الإصابة بالأمراض المتصلة بالمناخ مثل الإسهال والملاريا (هاليغيت وآخرون 2016).

عام 2020، كان يعيش في الاقتصادات السبعة والثلاثين المصنّفة رسميا بأنها متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف نحو 10% فقط من سكان العالم، لكنها كانت موطن أكثر من 40% من فقراء العالم (الشكل 6). وقبل تفشّي جائحة كورونا، تنبأ كورال وآخرون (2020) بأن الاقتصادات الهشة والمتأثرة بأوضاع الصراع سيعيش فيها أغلبية الفقراء فقرا مدقعا بحلول عام 2030، وستسهم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة كبيرة من هذا الإجمالي. وفي أحدث التقديرات لتأثيرات جائحة كورونا، كان نصيب الاقتصادات التي تعاني من الهشاشة وأوضاع الصراع 20% فقط من الفقراء الجدد، وهو مؤثّر إلى نسبة أصغر من فقراء البيئات الهشة المتأثرة بالصراع بين فقراء العالم في السنوات القادمة.<sup>3</sup>

وقد تكون للصراع المسلح تأثيرات سريعة وشديدة على النمو الاقتصادي وأوضاع الفقر. بيد أن ثمة شواهد متزايدة تشير إلى أن تأثيراته على أوضاع الفقر وتراكم رأس المال البشري قد تستمر لعدة عقود، وحتى لأجيال (كورال وآخرون 2020). وتُظهر بحوث جديدة أعدت من أجل هذا التقرير كيف أن الصراع يُضعف جهود الحد من الفقر في الأمد الطويل بتسببه فيما يُسمّى "دينّ الصراع" الذي لا يستطيع أي بلد تسويته إلا بالحفاظ على ظروف يسودها السلام لفترة زمنية طويلة حالما ينتهي الصراع العنيف. ويؤكد مفهوم دينّ الصراع أن التاريخ التراكمي للصراع فيما مضى وليس مجرد الصراع الراهن يعوق قدرة البلد على معالجة الفقر أو تحقيق نمو شامل للجميع (مويلر ونكاسوتورنوا 2020).

**الشكل 6 نسبة فقراء العالم وسكان العالم، حسب تصنيف البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع في 2020**



المصدر: تستند تقديرات البنك الدولي إلى بيانات قاعدة بيانات الرصد العالمية.

شديدة متصلة بسلامة الغذاء، منهم نحو 132 مليوناً وفقاً لتعريف خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار للفرد يوميا. وإذا استخدمنا خطوط الفقر الأعلى (مثلا 5.5 دولارات للفرد يوميا)، فإن نحو نصف السكان المعرضين لفيضانات كارثية فقراء (الشكل 7).

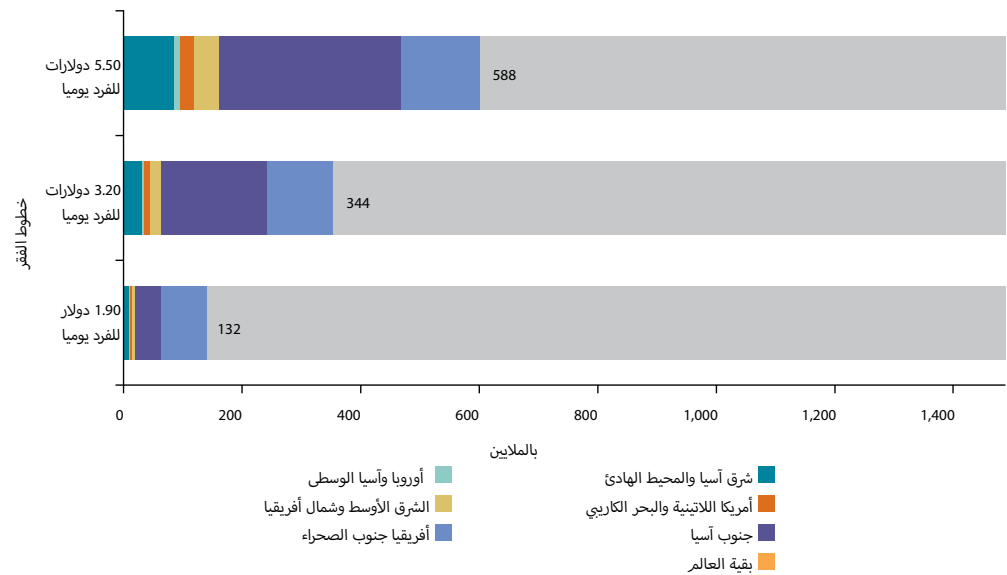
### التأثيرات الناجمة عن جائحة كورونا والصراع وتغير المناخ تتكالب معا لتؤدي إلى زيادة الفقر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

وتؤثر العوامل المُسبِّبة لارتفاع معدل الفقر العالمي على كل بقعة من بقاع العالم، لكن تشد وطأتها في أفريقيا جنوب الصحراء. وأصبح الفقر المدقع بالفعل يتركز على نحو متزايد هناك حتى قبل نشوء الأزمة: بين اقتصادات العالم التي يمكن قياس أوضاع الفقر فيها يوجد 18 من البلدان العشرين الأشد فقرا في أفريقيا جنوب الصحراء. ولا يزال نحو 40% من سكان هذه المنطقة يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد يوميا في عام 2018، وقرابة 70% كانوا يعيشون على أقل من 3.20 دولارات للفرد يوميا، وهو خط الفقر السائد للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق هو ثبات خطوط الفقر عند مستويات عالية خلال العقود الثلاثة الماضية. ويتناول تقرير الفقر والرخاء المشترك 2018 (البنك الدولي 2018 أ) بالتحليل هذا النمط، ويحدد العوامل الرئيسية المؤدية إليه في بعض البلدان

ومن المحتمل أيضا أن تتركز التأثيرات الضارة للصراع وتغير المناخ على الفقر بين الذين لا تكون دخولهم أعلى كثيرا من حد الفقر. وتتيح صورة لأوضاع السكان تحت خط الفقر البالغ 3.20 دولارات للفرد يوميا إحساسا أفضل بصورة الفقر العالمي للأسر التي قد تهوي دون خط الفقر الدولي بسبب جائحة كورونا أو غيرها من صدمات الدخل السلبية. ومن المثير للاهتمام أن هذه الصورة تُظهر أن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 3.20 دولارات للفرد يوميا هم في الغالب أيضا ريفيون حديثو السن وحاصلون على قسط متدن من التعليم ومعرضون بدرجة عالية للصراع المسلح. وكما هو مبيّن في الفقرات السابقة، تُظهر شواهد جديدة أن "الفقراء الجدد" مختلفون، لكن الصورة الإجمالية للفقر في العالم ستضمن مع ذلك نسبة كبيرة من الفئات الريفية والأطفال والبالغين ذوي المستوى المتدني من التعليم، وهو ما يُؤكد التحدي المضاعف لتنفيذ سياسة جديدة ومُعَيَّنة لمنفعة "الفقراء الجدد" دون تقليص الدعم المُقدّم للفئات دائمة الاحتياج.

ويتضمن هذا التقرير أيضا تقديرا لأعداد من هم في حالة فقر ومعرضون لمخاطر شديدة تتعلق بالغذاء، وهو أحد التأثيرات المحتملة لتغير المناخ. وبالنسبة لكل بلد، ولكل وحدة إدارية دون الوطنية، يتم إنشاء طبقة مخاطر غذائية واحدة تجمع بين مختلف أنواع الغذاء. وعلى المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن نحو 1.47 مليار شخص يعيشون في مناطق معرضة لمخاطر

الشكل 7 نسبة السكان عند خطوط الفقر الثلاثة المعرضين أيضا لفيضانات كارثية



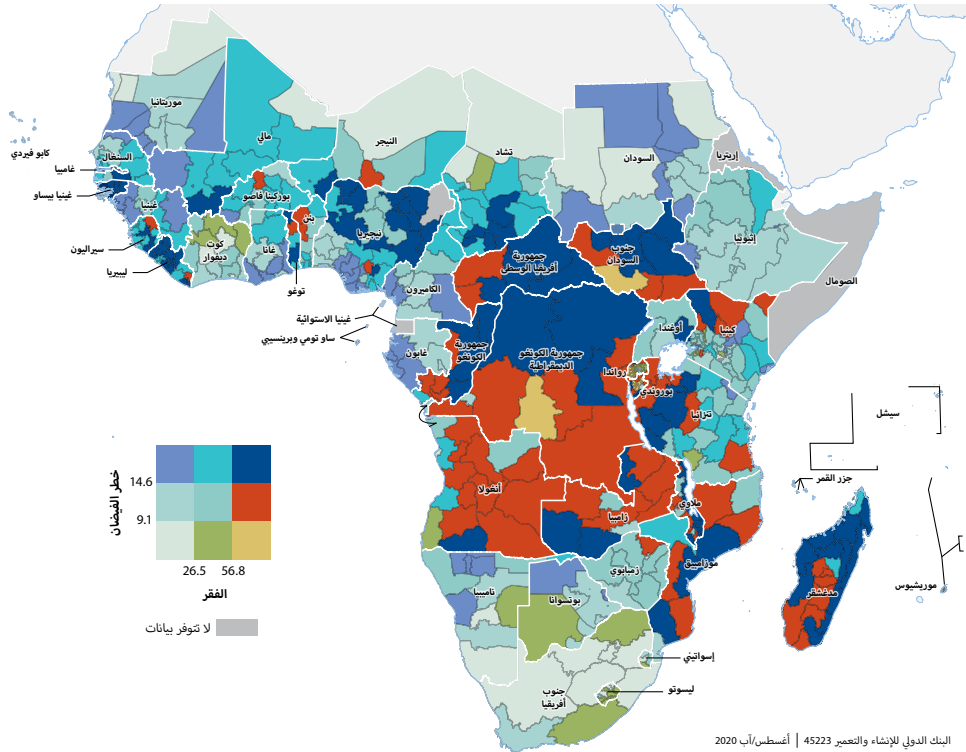
المصدر: رينتشلر وسلهب 2020.

وأوضاع الفقر ليست متماثلة في أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. فبعض البلدان قطعت في الآونة الأخيرة أشواطاً مثيرة للإعجاب في الحد من الفقر، لكن هذا التقدم بات الآن مُعرّضاً للخطر بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19). وشهدت إثيوبيا تراجعاً قدره 7 نقاط مئوية في معدل الفقر المدقع بين 2004/2005 و2016/2015، وهو ما يؤكّد اتجاهها حميداً منذ أوائل العقد الأول من هذا القرن. وفي كينيا، هبطت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي من 44% إلى 37% بين عامي 2005 و2015؛ وفي ناميبيا هبط المعدل من 23% إلى 13% بين 2009 و2015. وقد تؤدي الأزمة الاقتصادية التي أطلقتها جائحة كورونا إلى ضياع هذه المكاسب التي تحقّقت بصعوبة. وعلى الرغم من أن تراجع النمو الاقتصادي، من المتوقع أن يكون أكثر اعتدالاً في أفريقيا جنوب الصحراء عنه في الاقتصادات المتقدمة، فإنه سيؤدي على الأرجح إلى واحد من أكبر زيادات الفقر المدقع، فيما يُعزّي إلى ارتفاع أعداد من يعيشون في

الأفريقية، ومنها ضعف الأوضاع الأولية، وتدني معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، والاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية، ومحدودية الاستقرار المؤسسي وفعالية السياسات، ومواطن الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية مثل موجات القحط والجفاف.

ومن المتوقع أن تصيب بعض أشد التداعيات ضرراً لتغير المناخ أيضاً أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من غيرها من المناطق. ويتناول التحليل الأصلي الذي تضمّنه التقرير نسبة انتشار الفقر والتعرض للأغذية غير المأمونة بسبب تغير المناخ. وهنا أيضاً يبرز الظهور المشترك للفقر والتعرض لمخاطر الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء. مع أن المنطقة تسهم بنسبة تزيد قليلاً على 10% من سكان العالم المعرضين لمخاطر مرتفعة تتصل بالفيضانات، فإنه يعيش فيها أكثر من نصف فقراء العالم الذين يواجهون مخاطر مرتفعة تتعلق بالفيضانات (الخريطة 1).

## الخريطة 1 التوزيع المشترك لمخاطر الفقر والفيضانات في أفريقيا جنوب الصحراء



المصادر: تقديرات البنك الدولي استناداً إلى بيانات من الأطلس العالمي دون الوطني للفقر، وقاعدة بيانات الرصد العالمي، ورينتشيلر وسلهاف 2020. ملاحظة: تستند حدود قياس مخاطر الفقر والمناخ على أساس شرائح. ويمثّل المحوران كلاهما النسبة المئوية للسكان ويواجه من يعيشون في ظل خطر الفيضان احتمال العمر بالمياه إلى عمق يزيد على 0.15 متر في حالة فيضان احتمال وقوعه 1%. الفقراء هم أولئك الذين يعيشون دون خط الفقر 1.90 دولار للفرد يومياً.

المنطقة على حافة الفقر. وتُشير التنبؤات الآتية في هذا التقرير عن تأثيرات الجائحة على الفقر العالمي حتى عام 2021 إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء ستكون ثاني أشد المناطق تضررا (بعد جنوب آسيا) مع سقوط عدد إضافي من سكانها يتراوح من 26 مليوناً إلى 40 مليوناً في براثن الفقر المدقع.

## الخاتمة: معالجة الأزمة مع التطلع إلى المدى الطويل

حينما كُتِب هذا التقرير، كان تراجع وتيرة النمو الشامل للجميع والحد من الفقر في العالم قد أصبح انتكاسةً تاريخية من المحتمل أن تؤدي إلى ضياع سنوات من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الفقر والتنمية. وقد أحدثت جائحة كورونا هذه الانتكاسة، لكن تأثيراتها تفاقمت من جراء الصراع المسلح في بعض البلدان، وتزايدت تأثيرات تغير المناخ في أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يهبط معدل النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 5.2% في 2020، وهو أكبر هبوط في ثمانية عقود. وقد تُخلف هذه الصدمة ندوبا تستمر أمدا طويلا على مستويات الاستثمار، وتدفعات تحويلات المغتربين والمهاجرين، والمهارات والحالة الصحية لملايين من الناس أصبحوا الآن عاطلين بلا عمل، ونواتج التعلم (من خلال إغلاق المدارس)، وسلاسل الإمداد (البنك الدولي 2020ج).

ويعرض هذا التقرير شواهد وأدلة جديدة على أن الأزمة قلّصت بشدة الدخول والرفاهة لأناس كانوا فقراء بالفعل، وأفرزت في الوقت ذاته عشرات الملايين من الفقراء الجدد الذين قد يختلفون عن الفقراء الحاليين في نواح ذات أهمية كبيرة لاستجابة السياسات. ويزيد احتمال أن يكون الفقراء الجدد من سكان الحضر بالمقارنة بالفقراء فقرا زمنا، وأن يعملوا خارج قطاع الزراعة في قطاعات منها الخدمات غير الرسمية والإنشاءات والصناعات التحويلية. ويظهر التحليل الجديد الذي تضمّنه التقرير أن الأزمة قلّصت بسرعة الرخاء المشترك، وتهدد بتوسيع التفاوتات في الدخول على نحو دائم في الكثير من البيئات، الأمر الذي سيفضي إلى انحسار الحراك الاجتماعي في الأمد الأطول، ويزيد من صعوبة عودة الاقتصادات إلى مسار النمو الشامل للجميع.

وتستلزم هذه النتائج استجابة عاجلة. وإذا خذلت الاستجابة العالمية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا في العالم الآن، فإن الخسائر التي تكبدها حتى الآن

قد تتضاءل بالمقارنة بما يخبئه المستقبل. ويجب ألا نتفacs. ومن الواضح أن "عدم التفacs" يعني إيقاف انتشار الجائحة، لكن النجاح في الأمد الطويل سيتطلب أكثر من ذلك بكثير. ومع اشتداد الجهود الرامية إلى احتواء المرض وتداعياته الاقتصادية، يجب إعادة الأجندة الإنمائية التي تعطلت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مسارها. ويتطلب التغلب على تبدل الأحوال الذي نشهده اليوم معالجة الأزمة الاقتصادية التي أطلقتها جائحة كورونا، وذلك بسبل ووسائل تتناسب مع الأزمة نفسها. وبهذا، تستطيع البلدان أيضا غرس البذور للتصدي للتحديات الإنمائية طويلة الأجل التي تتعلق بتعزيز النمو الشامل للجميع، وتراكم رأس المال، والوقاية من المخاطر، لاسيما مخاطر الصراع وتغير المناخ.

## ضرورة أن تراعي استجابات السياسات تغير ملامح الفقراء

للتائج الخاصة بالفقراء الجدد انعكاسات مهمة على السياسات، لاسيما في تصميم شبكات الأمان وفي تدابير إعادة بناء الوظائف، وتقوية رأس المال البشري في مرحلة التعافي. وفي الوقت الحالي، على الرغم من أن العديد من البلدان تواجه تحديات فيما يتعلق بتوجيه وتغطية شبكات الأمان القائمة، فإنه يمكن على وجه السرعة نسبيا حشد المساندة للأسر الفقيرة التي تغطيها بالفعل هذه البرامج. وعلى النقيض من ذلك، فإن أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي في الحضر وتأثروا بخسائر الوظائف والدخل، إلى جانب فئات مثل المهاجرين الموسمين، واللاجئين، قد لا تغطيهم تدابير استجابة الطوارئ التي يجري استخدامها.

وستتطلب حماية الأسر من تأثيرات جائحة كورونا اتباع سياسات وبرامج يمكنها الوصول إلى الفقراء الحاليين والجدد على السواء. ومن الضروري أن تتبني برامج شبكات الأمان آليات مبتكرة لتوجيه المساعدات وتقديم الخدمات، لاسيما من أجل الوصول إلى العاملين في القطاع غير الرسمي في المناطق الريفية والحضرية على السواء (سانشيز بارامو 2020، وباوين وآخرون 2020). وتتخذ البلدان إجراءات للتصدي لهذا التحدي. وفي كينيا، على سبيل المثال، قامت السلطات بإعادة تخصيص جميع ميزانيات السفر المحلية والدولية من الهيئات الحكومية لصالح مكافحة جائحة كورونا، وخصّصت ملياري شلن كيني (20 مليون دولار) مستردة من حصيلة أعمال الفساد لمساندة الفئات الأكثر احتياجا، لاسيما فقراء الحضر.<sup>4</sup> وطبقت أفغانستان حزمة إعانة مصممة



ولبيريا ونيبال. وستتطلب التعافي بعد الأزمة والحد من الفقر في المستقبل في هذه البيئات المعقدة اتباع نهج سياسات مُصمَّمة خصيصا وفقا لأوضاع كل بلد، وسيكون من الضروري إيجاد الحل الأمثل في كل حالة. ولتحديد هذه النهج يجب أن توضح البحوث الموجهة التفاعلات بين الفقر والصراع ومخاطر الغذاء والظواهر الأخرى المرتبطة بتغير المناخ - ومنها على سبيل المثال لا الحصر درجات الحرارة المتطرفة، وانتشار الأمراض التي تنقلها الحشرات، والأمراض الأخرى، والأمن الغذائي.

## البلدان تتخذ إجراءات، وتبتكر، وتستخلص الدروس وهي تضيء على هذا الطريق قدما

اتخذت البلدان في أنحاء العالم مبادرات جريئة للتصدي لجائحة كورونا، منها نهجٌ اشتملت على استجابات لمواجهة تحديات إنمائية مستمرة أخرى. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه إجراء تقييم دقيق لفاعلية هذه المبادرات، فإن نتائجها الأولية يمكن أن تثرى الجهود التي تُبذل في المستقبل. ويجب أن تُعطي السياسات الحالية العديد من القطاعات بما يتماشى مع التأثيرات الواسعة للجائحة.

على سبيل المثال، اتخذت إندونيسيا خطوات نشطة للحد من التكاليف البشرية والاقتصادية للجائحة، إذ بدأت تنفيذ أربع حزم من سياسات المالية العامة لتنشيط الاقتصاد منذ مارس/أذار 2020، إحداهما في أوائل يونيو/حزيران 2020، وبلغت قيمتها 4.2% من إجمالي الناتج المحلي. وتركزت هذه الجهود على توسيع قدرات الاستجابة للتصدي لجائحة كورونا في القطاع الصحي، وتقوية برامج الحماية الاجتماعية، وتوسيع إعانات البطالة، ومنها إعانات العمال في القطاع غير الرسمي، وخفض الضرائب على الأفراد بشكل دائم، وفي قطاع السياحة، وخفض ضريبة الدخل على الشركات من 25% إلى 22% في 2020-2021، وإلى 20% في 2022. ويجري أيضا تقديم رأس المال لدعم الصناعات المملوكة للدولة، ودعم ضمانات الائتمان، وإقراض صناديق إعادة الهيكلة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ولأن الأزمات قد تخلق الفرص، فإن بعض البلدان تستخدم التعافي لتحليل الإصلاحات التنظيمية وتوسيع الاستثمارات في التكنولوجيا الرقمية. ففي إكوادور والفلبين وأوغندا، على سبيل المثال، ساعدت الإصلاحات في هذه المجالات على تسهيل الحصول على التمويل، ومكنت من زيادة الدعم اللوجستي لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وزيادة توعية العمال بفرص العمل والتوظيف.

لمساندة فقراء الريف والحضر على السواء. وتعاذل قيمة الحزمة 1.6% من إجمالي الناتج المحلي، وستقدم مساندة للأسر التي يبلغ دخلها دولارين في اليوم أو أقل (أي ضعفي خط الفقر الوطني). وستغطي الحزمة نحو 90% من كل الأسر الأفغانية. وستحصل الأسر في المناطق الريفية على ما يعادل 50 دولارا من الأغذية الأساسية ومنتجات النظافة العامة، أما الأسر في المناطق الحضرية فستحصل على مزيج من المساعدات النقدية والعينية بما قيمته 100 دولار على شريحتين.<sup>5</sup>

ومع اكتساب التعافي زخما، سيكون من الضروري أيضا أن تراعي البلدان تغيير أوضاع الفقر والحرمان وهي تستثمر في خلق الوظائف. وقد تشتمل الخيارات المتاحة على صعيد السياسات تقديم منح ودعم للأجور للشركات من أجل الحد قدر الإمكان من تسريحات العمال، ومساندة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة من خلال تدابير مثل الإعفاءات الضريبية والمنح وبرامج سوق العمل النشطة لتسهيل انتقالات العمال الذين فقدوا وظائفهم (هيل ونارايان 2020). ويساهم 2.5 مليون منشأة من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش بنحو 20% من إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد. وخصّصت حزمة التنشيط الاقتصادي التي أعلنت عنها حكومة بنغلاديش في أبريل/نيسان 2020 مبلغ 2.3 مليار دولار لمساندة رأس المال العامل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مدعومة من الحكومة. وتضمّنت جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة أيضا قروضا ذات أسعار فائدة منخفضة لدفع أجور العمال في صناعة الملابس الجاهزة التي تضررت بشدة في البلاد.<sup>6</sup>

## تدابير مكافحة الفقر لابد أن تعالج البؤر الساخنة للصراع، وتغير المناخ، وجائحة كورونا

وفي السنوات القادمة، ستستمر التأثيرات الباقية للجائحة، والصراعات الجديدة، و"دين الصراع" القديم، وتغير المناخ في التأثير على التوزيع الجغرافي للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع أو بالقرب منه. ومن الضروري على نحو متزايد أن تستهدف السياسات الرامية إلى اجتثاث الفقر المدقع وتخفيف تأثيراته وتداعياته المناطق التي شهدت اثنين من هذه العوامل، أو في بعض الحالات الثلاثة جميعا.

واليوم، تشمل البلدان التي تعيش فيها نسبة كبيرة من الفقراء في مناطق تأثرت بصراعات في الآونة الأخيرة أو في الماضي وبمخاطر مرتفعة تتعلق بخطر الفيضانات الكامبيون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو

واضطرت بعض البلدان إلى مواجهة جائحة كورونا وكوارث طبيعية واسعة النطاق مثل الأعاصير في آن واحد. وفي بلدان، منها الهند وفانواتو ساندت قوانين إدارة مخاطر الكوارث وهياكل الحوكمة قدرة المسؤولين على القيام بتدابير طارئة وإدارة الاستجابة في مواجهة العواصف الاستوائية، وكذلك الجوانب غير الدوائية لجائحة كورونا (كيشور 2020).

ومن التحديات العملية التي واجهتها كثير من الحكومات تقديم مساعدة نقدية لأشد الناس احتياجا على سبيل المثال، مدفوعات الحماية الاجتماعية لمن أصبحوا في الآونة الأخيرة عاطلين بلا عمل. والمدفوعات أو التحويلات المباشرة من الحكومات إلى الناس وسيلة أسرع وأكثر دقة وأقل تكلفة إذا أمكن تقديمها بوسائل إلكترونية. وجعلت الجائحة بالفعل شيلي وبيرو وتايلند وأكثر من 50 بلدا آخر توسع أنظمتها لتقديم تحويلات نقدية من الحكومة إلى الناس (روتوفسكي وآخرون. 2020).

### يمكن استخلاص الدروس من إجراءات الطوارئ والتنمية طويلة الأجل

يجب أن تأخذ الاستجابات للتحديات الثلاثية لجائحة كورونا والصراع وتغير المناخ في الاعتبار الخبرات السابقة والدروس المستفادة من التقييمات التي أجريت في الآونة الأخيرة للتدخلات الإنمائية المعقدة. وثمة أربعة مجالات للتفاعل وتبادل الخبرات قد تكون لها أهمية بالغة في تسيق الإجراءات للتصدي للتحديات الإنمائية القائمة والجارية.

1. سد الفجوة بين تطلعات السياسات وتحقيقها. سلطت بحوث إنمائية في الآونة الأخيرة الضوء من جديد على مشكلة مستمرة تتعلق أيضا بالاستجابة في مواجهة جائحة كورونا: وهي أن التصدي لتحديات جسيمة يتطلب اتباع سياسات سليمة لكن ذلك ليس كافيا. ومع اشتداد تحديات الوصول إلى أفقر المجتمعات ومساندتها، يتطلب النجاح قيادةً تلتزم التزاما كاملا بتحقيق المساءلة السياسية والمساندة المالية وبناء أنظمة تنفيذ فعالة (بيج وباندي 2018)، وتقديم دعم تكميلي (على سبيل المثال، الأطفال الجوعى سيجدون صعوبة في التعلم حتى في المدارس المجهزة تجهيزا جيدا ولذا فإنهم قد يحتاجون إلى دعم غذائي). وتُظهر بحوث في الآونة الأخيرة أن قدرات التنفيذ في معظم البلدان منخفضة الدخل كانت راكدة أو تتناقص في الأعوام الأخيرة (أندروز، وبريتشيت، وولكوك 2017؛ وبريتشيت 2020). ويجب إيلاء

اهتمام أكثر بكثير لا "لتصويب السياسات" فحسب، وإنما أيضا لبناء قدرات الأجهزة الإدارية المكلفة بتنفيذها.

2. النهوض بالتعلم وتحسين البيانات. في مواجهة حالة عدم اليقين التي لم يسبقها مثيل على الصعيد العلمية والتنظيمية والمجتمعية التي أفرزتها جائحة كورونا، يجب على الحكومات وشركائها أن تتعلم على وجه السرعة كيف تحدد استجابات فعالة ملائمة لكل سياق وتنفذها وتوسع نطاق تطبيقها. وقد تكون الخبرات الإنمائية نفسها مفيدة في تقديم الشواهد بشأن النهج الواعدة والأخطاء الشائعة، ولذلك من المهم تقبل النهج المبتكرة بذهن مفتوح بصرف النظر عن المصدر الذي أتت منه، وتبادلها. وفي الواقع، إن الإستراتيجيات المتنوعة للاستجابة والتعافي التي تتكشف الآن في أنحاء العالم ستنتج كميات هائلة من البيانات والفرص للتعلم. وبوجه عام، تثير القيود على البيانات شكوكا لدى الجمهور العام، وتعرقل تحقيق تقدم علمي، وتعوق تنفيذ سياسات إنمائية سليمة تستند إلى الشواهد. والبيانات المأخوذة من الاستجابة للأزمات إذا أمكن رصدها وتنسيقها فإنها قد تساعد على توجيه تصويبات سريعة للمسار في سياسة مواجهة الجائحة، وإثراء التحرك في المستقبل لمعالجة المشكلات الإنمائية الرئيسية. وتمثل البيانات عالية الجودة التي يسهل الوصول إليها منفعة عامة تزداد أهميتها في الأزمات.

3. الاستثمار في التأهب والوقاية. تؤكد جائحة كورونا والصراع المسلح وتغير المناخ ضرورة الاستثمار في التأهب الشامل والوقاية داخل البلدان وعبر الحدود. وتنشط في هذا المجال بالفعل مؤسسات متعددة الأطراف منها الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من تأثيراتها. ومن أمثلة التعاون الدولي الناجح في التأهب لمواجهة الكوارث نظام التحذير من التسونامي وتخفيف تأثيراته في المحيط الهندي. وفي أعقاب زلزال 2004 وطوفان التسونامي في المنطقة، سعت أستراليا والهند وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند لإنشاء مراكزها الخاصة للإنذار المبكر لكنها لاقت في البداية صعوبات في تسيق عمله. وبعد سنوات من المفاوضات السياسية، والتحديات الفنية، والجهود المشتركة المتواصلة دخل نظام التحذير من التسونامي حيز التنفيذ الكامل في عام 2013. ومنذ طوفان التسونامي في المحيط الهندي عام 2004، أنشئت أنظمة إقليمية للإنذار المبكر في البحر المتوسط والبحر الكاريبي. وللتعاون والتنسيق

بينها. ويجب أن نلتزم بالعمل معاً، وبالعامل على نحو أفضل على المدى الطويل.

## الحواشي

1. "الاستجابات على صعيد السياسات في مواجهة جائحة كورونا، برنامج تتبع السياسات: بيرو" صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#P>.
2. "التقديرات حتى 6 أغسطس/آب، 2020. "ملاحم الفقراء الجدد بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)" مذكرة مختصرة، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/Profiles-of-the-new-poor-due-to-the-COVID-19-pandemic>.
3. هذا التقدير أولي ومن قبيل الاستدلال فقط لأن الأساليب المعتمدة في كورال وآخرين (2020) تهدف إلى التغلب على قيود البيانات في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع، ولا تتطابق تماماً مع أساليب التنبؤ بتأثيرات الجائحة المعتمدة في هذا التقرير. ويلزم إجراء مزيد من البحث والدراسة لإعادة تقييم التوقعات لنسبة فقراء البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع في العالم في العقد الذي يأتي بعد جائحة كورونا.
4. "استجابات السياسات الفُطرية"، منظمة العمل الدولية، جنيف، <https://www.ilo.org/global/top-ics/coronavirus/country-responses/lang--en/index.htm#KE>.
5. "الاستجابات على صعيد السياسات في مواجهة جائحة كورونا" صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>.
6. "استجابات السياسات الفُطرية"، منظمة العمل الدولية، جنيف، <https://www.ilo.org/global/top-ics/coronavirus/country-responses/lang--en/index.htm#BD> و "الاتحاد الأوروبي يُقدّم 113 مليون يورو كأجور لمليون من عمال مصانع الملابس الجاهزة في بنغلاديش" دكا تريبيون، 2 يونيو/حزيران، 2020، <https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/country-responses/lang--en/index.htm#BD>.

أيضاً أهمية بالغة للوكالات الإقليمية مثل البرنامج الإقليمي لتحسين أنظمة مراقبة الأمراض (في غرب ووسط أفريقيا)، ومشروع مرصد الصحة العامة لشرق أفريقيا (فيتزيل 2020) - ويصدق هذا الأمر بدرجة أكبر إذا استمرت تأثيرات جائحة كورونا أو وقعت موجات دورية لتفشي الجائحة.

4. تحسين التعاون والتنسيق. التعاون والتنسيق ضرورة حيوية، لا لتحسين الأسس التجريبية لإعداد السياسات فحسب، وإنما أيضاً لرعاية التضامن الاجتماعي في البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة، وضمان أن تكون قرارات الحكومات موثوقة وجديرة بالثقة والمصداقية. ويتضح بجلاء اختلاف مستويات التعاون والتنسيق في الطرق التي استجابت بها البلدان والسلطات المحلية في مواجهة كورونا حتى الآن - البعض من خلال إجراءات جماعية حاسمة منذ البداية، وآخرون كانوا مترددين أو ينفون وجود الخطر حتى وصلت الجائحة إلى مستوى متقدم جداً. وتبرز فيينا ما كبلد قدّم على الرغم من حالة عدم اليقين الكامنة معلومات واضحة ومنتظمة منذ البداية، فلم يدع مجالاً "للأبناء الكاذبة" ونظريات المؤامرة، والمعلومات المضللة (أفيليون 202). وحتى حيثما تتوحد الخبرة العلمية والقيادة السياسية خلف إستراتيجية موثوقة بها لمواجهة كورونا، يتوقف النجاح على المجتمعات المحلية وفقاً للقواعد المعتمدة والاستعداد لتقديم تضحيات. على الرغم من أن الجائحة كانت لها تأثيرات متباينة على مختلف الفئات الاجتماعية، فإن حقيقة أن الجميع تأثروا بها أتاحت فرصة للقادة لتعزيز الإحساس بالاحتواء الاجتماعي، والإرادة الجماعية، وهو ما قد تتجاوز منافعه الأزمة.

ليس بمقدور بلد بمفرده أن يسيطر بشكل كاف على حالة طارئة كتلك التي يمر بها العالم الآن، ناهيك عن أن يمنعها. ويجب أن تكون جهود التأهب والوقاية، والاستجابات لمواجهة الأزمة في المستقبل عالمية وتعاونية. ومن الممكن تبديد انتكاسة هائلة للحظوظ كتلك التي شهدتها في جائحة كورونا. لقد تحقّق ذلك مراراً وتكراراً فيما مضى، في مواجهة ما كان يعتبر في ذلك الوقت تحديات مستعصية - على سبيل المثال، القضاء على الجدري، وإنهاء الحرب العالمية الثانية، وإنشاء متنزهات عامة، وسد ثقب الأوزون - وسيتم ذلك مرة أخرى في المستقبل. وهذه الأزمة العالمية لحظة تاريخية فارقة. وللتصدي للتحديات الإنمائية سواء كانت كبيرة أم صغيرة يجب على العالم أن يلتزم بالتعاون والتنسيق داخل البلدان وفيما

- Mueller, Hannes, and Chanon Techasunthornwat. 2020. "Conflict and Poverty." Background paper for this report, World Bank, Washington, DC.
- Muñoz-Boudet, Ana María, Antra Bhatt, Ginette Azcona, Jayne Jungsun Yoo, and Kathleen Beegle. 2020. "A Global View of Poverty, Gender, and Household Composition." World Bank, Washington, DC.
- Page, Lucy, and Rohini Pande. 2018. "Ending Global Poverty: Why Money Isn't Enough." *Journal of Economic Perspectives* 32 (4): 173–200.
- Pritchett, Lant. 2020. "Trends in State Capability, 1996–2018: An Update of National Indicators." Background paper for this report, World Bank, Washington, DC.
- Ravallion, Martin. 2020. "Pandemic Policies in Poor Places." CGD Note (April 24), Center for Global Development, Washington, DC.
- Rentschler, Jun Erik Maruyama, and Melda Salhab. 2020. "People's Exposure to Flooding and Poverty." Background paper for this report, World Bank, Washington, DC.
- Rutkowski, Michal, Alfonso Garcia Mora, Greta L. Bull, Boutheina Guermazi, and Caren Grown. 2020. "Responding to Crisis with Digital Payments for Social Protection: Short-Term Measures with Long-Term Benefits." *World Bank Blogs: Voices*, March 31. <https://blogs.worldbank.org/voices/responding-crisis-digital-payments-social-protection-short-term-measures-long-term-benefits>.
- Sánchez-Páramo, Carolina. 2020. "The New Poor Are Different: Who They Are and Why It Matters." *World Bank Blogs: Let's Talk Development*, August 13. <https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/new-poor-are-different-who-they-are-and-why-it-matters>.
- Siwatu, Gbemisola Oseni, Amparo Palacios-Lopez, Kevin Robert Mcgee, Akuffo Amankwah, Tara Vishwanath, and M. Abdul Kalam Azad. 2020. "Impact of COVID-19 on Nigerian Households: Baseline Results." World Bank, Washington, DC.
- UN Women. 2020. "COVID-19 and Ending Violence against Women and Girls." UN Women, New York.
- Wetzels, Deborah. 2020. "Pandemics Know No Borders: In Africa, Regional Cooperation is Key to Fighting COVID-19." <https://blogs.worldbank.org/voices/responding-crisis-digital-payments-social-protection-short-term-measures-long-term-benefits>.
- Andrews, Matt, Lant Pritchett, and Michael Woolcock. 2017. *Building State Capability: Evidence, Analysis, Action*. New York: Oxford University Press.
- Bowen, Thomas, Carlo Del Ninno, Colin Andrews, Sarah Coll-Black, Ugo Gentilini, Kelly Johnson, Yasuhiro Kawasoe, Adea Kryeziu, Barry Maher, and Asha Williams. 2020. "Adaptive Social Protection: Building Resilience to Shocks." Washington, DC: World Bank.
- Corral, Paul, Alexander Irwin, Nandini Krishnan, Daniel Gerszon Mahler, and Tara Vishwanath. 2020. *Fragility and Violence: On the Front Lines of the Fight against Poverty*. Washington, DC: World Bank.
- Galea, Sandro, Raina M. Merchant, and Nicole Lurie. 2020. "The Mental Health Consequences of COVID-19 and Physical Distancing: The Need for Prevention and Early Intervention." *Journal of the American Medical Association (JAMA): Internal Medicine* 180 (6): 817–18.
- Hallegatte, Stéphane, Mook Bangalore, Laura Bonzanigo, Marianne Fay, Tamaro Kane, Ulf Narloch, Julie Rozenberg, David Treguer, and Adrien Vogt-Schilb. 2016. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. Climate Change and Development Series. Washington, DC: World Bank.
- Hill, Ruth Vargas, and Ambar Narayan. 2020. "How is COVID-19 Likely to Affect Inequality? A Discussion Note." Unpublished report, World Bank, Washington, DC.
- Kishore, Kamal. 2020. "Managing Tropical Storms during COVID-19: Early Lessons Learned and Reflections from India." *World Bank Blogs: Development and a Changing Climate*, July 27. <https://blogs.worldbank.org/climatechange/managing-tropical-storms-during-covid-19-early-lessons-learned-and-reflections-india>.
- Lakner, Christoph, Daniel Gerszon Mahler, Mario Negre, and Espen Beer Prydz. 2020. "How Much Does Reducing Inequality Matter for Global Poverty?" Global Poverty Monitoring Technical Note 13 (June), World Bank, Washington, DC.
- Masih, Niha. 2020. "How a Packed Slum in Mumbai Beat Back the Coronavirus, as India's Cases Continue to Soar." *Washington Post*, July 31, 2020.

- World Bank. 2018b. "The Human Capital Project." World Bank, Washington, DC.
- World Bank. 2020a. "Results of Mongolia COVID-19 Household Response Survey." World Bank, Washington, DC.
- World Bank. 2020b. "Economic and Social Impacts of COVID-19: June 2020 Update from Listening to the Citizens of Uzbekistan." World Bank, Washington, DC.
- World Bank. 2020c. *Global Economic Prospects, June 2020*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2020d. "Human Capital in the Time of COVID-19: The Human Capital Index 2020 Update." Washington, DC: World Bank.
- worldbank.org/african/pandemics-know-no-borders-africa-regional-collaboration-key-fighting-covid-19.
- Wieser, Christina, Alemayehu Ambel, Tom Bundervoet, and Asmelash Haile. 2020. "Monitoring COVID-19 Impacts on Households in Ethiopia: Results from a High-Frequency Phone Survey of Households." World Bank, Washington, DC.
- World Bank. 2016. *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2018a. *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle*. Washington, DC: World Bank.

تحمل هذه الطبعة من تقرير **الفقر والرخاء المشترك** الذي يصدر كل سنتين أخباراً تبعث على القلق. إذ تؤدي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما ارتبط بها من أزمة اقتصادية فاقمتها تأثيرات الصراع المسلح وتغير المناخ إلى تبديد المكاسب التي تحققت بصعوبة على صعيد الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وقد عانت الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر من أسوأ انتكاسة لها منذ عقود بعد أكثر من 20 عاماً من التقدم المحرز. وهدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، الذي كان عرضة بالفعل للخطر قبل تفشي الجائحة، أصبح الآن أمراً بعيد المنال في غياب تدابير سريعة وملموسة ومستدامة، أما هدف النهوض بالرخاء المشترك - أي زيادة دخل أفقر 40% في كل بلد - فسيكون أكثر صعوبة بكثير.

يقدم تقرير **الفقر والرخاء المشترك 2020: تبدل الأحوال** تقديرات جديدة حول تأثيرات جائحة كورونا على الفقر والرخاء المشترك في العالم. وباستخدام بيانات جديدة من مسوح استقصائية ميدانية ونماذج المحاكاة الاقتصادية، يُظهر التقرير أن فقدان الوظائف وأوضاع الحرمان المرتبطة بالجائحة في أنحاء العالم تضر بشدة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً بالفعل، وتؤدي في الوقت ذاته أيضاً إلى تغيير مشهد الفقر في العالم ليضمحل ملايين من "الفقراء الجدد". ويُظهر التحليل الأولي الذي تضمّنه التقرير ارتفاع احتمال أن يكون الفقراء الجدد من سكان الحضر، وأن يكونوا أفضل تعليماً، وأن يعملوا بدرجة أقلّ بالزراعة بالمقارنة بأولئك الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع قبل تفشي جائحة كورونا. كما يعرض تقديرات جديدة لتأثير الصراع وتغير المناخ، وكيفية تداخلهما. ولهذه النتائج أهمية بالغة في توجيه السياسات من أجل حماية الأرواح وسبل كسب الرزق. ويظهر التقرير كيف تعمل بعض البلدان على عكس مسار الأزمة، وحماية الفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز تعاف قادر على الصمود.

وتستلزم هذه النتائج استجابة عاجلة. وإذا خذلت الاستجابة العالمية الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً في العالم الآن، فإن الخسائر التي تكبدها حتى الآن ستكون أقل ما يمكن بالمقارنة بما يخبئه المستقبل. وسيطلب النجاح في الأمد الطويل أكثر من مجرد وقف جائحة كورونا بكثير. ومع اشتداد الجهود الرامية إلى كبح جماح المرض وتداعياته الاقتصادية، يجب إعادة الأجددة الإنمائية التي تعطلت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مسارها. ويتطلب التعافي من الانتكاسات التي نشهدها اليوم معالجة الأزمة الاقتصادية التي أطلقتها جائحة كورونا، وذلك بالتزام يتناسب مع الأزمة نفسها. وبهذا، تستطع البلدان أيضاً غرس البذور للتصدي للتحديات الإنمائية طويلة الأجل التي تتعلق بتعزيز النمو الشامل للجميع، وتراكم رأس المال، والوقاية من المخاطر، لاسيما مخاطر الصراع وتغير المناخ.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: [worldbank.org/psp](http://worldbank.org/psp).

